جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع :

العلاقة بين البطالة والتضخم

دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر

للفترة 2000-2015.

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية.

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالبتين :

- يمينة شيبان.
- وسيلة عكوش.

تحت إشراف الأستاذ:

د. ميلود وعيل.

لجنة المناقشة

د. قرومي حميد .....جامعة البويرة.....رئيسا.

د. ميلود وعيل .....جامعة البويرة.....مشرفا ومقررا.

د لعمري علي.....جامعة البويرة..... عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2017 – 2018.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾.

صدق الله العظيم

سورة الأنعام

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

نشكر الله عز وجل، الذي سدونا إلى إتمام هذا العمل، نحمده سبحانه على نعمائه.

أما بعد:

- ونحن نجني ثمرة هذا العمل، لا يفوتنا أن نثني على كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل المتواضع ونخص بالشكر:
- الأستاذ المؤطّر "د. وعيل ميلود" تقديرا منا وعرفانا لتوجيهاته ونصائحه القيمة.
- كما نشكر اللجنة الكريمة على تفضلها بمناقشة هذا العمل.
- كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد، ولو بكلمة، في إنجاز هذا العمل.

إهداء

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها.....إلى التي حرمت نفسها و أعطتني

إلى من وهبتني الحياة و ربتني بلطف..... و علمتني كلمة الشرف و الحياة

إلى تلك المرأة العظيمة أمي الحنونة

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي.....إلى الذي لبس ثوب التعب و الشقاء

إلى الذي ألبسني ثوب الراحة و الهناء.....و أفنى حياته من أجل تعليمي

إلى ذلك الرجل العظيم أبي العزيز

إلى من قاسموني حلو الحياة و مرها إلى إخواني "سفيان و معمر"

و زوجاتهم

إلى البراعم الصغيرة "إيمان.. فاروق..سارة..عبد الله"

إلى رفيق دربي و توأم روحي

إلى كل الأهل و الأقارب إلى الذين تشاركت معهم درب العلم " وسام..سيليا..وسيلة"

إلى الذين وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

يمينة

إهداء

أهدي عملي هذا إلى النجوم التي أنارت دربي إليكما:

إلى ضياء حياتي ونور عيني ومنبع حياتي

إلى التي دفعت بي إلى ركبي العلم والمعرفة

إلى التي من كرمها الرحمان بذكرها في القرآن

إلى العطوفة والمضحية إليك أمي الحبيبة "مسعودة"

إلى سندي وضميري الصاحي والصارم

إلى الذي علمني أن الحياة أخذ وعطاء وكفاح

يكفيني أنك سقيتني عطفا وحنانا إليك أبي الغالي"مخلوف"

إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى شمعة البيت ورمز الحب وبلسم الشفاءأختي الغالية على قلبي "تونسية" وزوجها و أولادها

إلى لكل إخواتي " محند أكلي،ياسين،نبيل،طاريق،جيلالي،عادل "و أزواجهن و أولادهم

إلى القلب الطاهر و الرقيق والنفس البريئ إلى أخي "زهير"مع التمني له بالنجاح و التوفيق في حياته.

الى توأم روحي و رفيق دربي خطيبي "سفيان"

أهديه إلى التي صادقتني فلم تزعزعها رياح الغضب والإزعاج وقاسمتني الليالي، فكانت الصديقة الوفية "يمينة "

إلى بسمة الجراح، إلى اللواتي عندما أخرج كل ما بداخلي لهن أرتاح إلى من كان معي في أوقات الضيق والرخاء: " وسام .سيليا"

وسيلة

الفهرس العام

الآية.

التشكرات.

الفهرس العام.

قائمة الجداول والأشكال.

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرتي البطالة و التضخم، والعلاقة بينهما

مقدمة الفصل الأول: 1

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.....2

المطلب الأول: تعريف البطالة 2

المطلب الثاني: أنواع البطالة وقياسها 3

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للبطالة وأثرها.....9

المبحث الثاني : الإطار النظري للتضخم.....16

المطلب الأول : تعريف التضخم.....16

المطلب الثاني : أنواع التضخم وقياسه.....17

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتضخم 21

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.....23

المطلب الأول: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.....23

المطلب الثاني : العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة. 25

خاتمة الفصل الأول: 27

الفصل الثاني: **العلاقة بين البطالة والتضخم وحالة منحنى فليبس في الجزائر للفترة 2000-2015.**

مقدمة الفصل الثاني:.....28

المبحث الأول: تطور التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.....29

المطلب الأول: تقسيم حجم القوة العاملة المشغلة في القطاعات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2015. 29

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر.....36

المطلب الثالث : تطور و مناقشة معدلات البطالة في الجزائر 2015/2000.....40

المبحث الثاني : التضخم في الجزائر بين لفترة2000-2015.....43

المطلب الأول : أسباب التضخم في الجزائر. 43

المطلب الثاني :تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2015، وآثارها. 45

المطلب الثالث: معدل التضخم، وعلاقته بمعدلات الفائدة للفترة 2000 – 2015.....48

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس 51

المطلب الأول: التحليل النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2015.....51

المطلب الثاني: تعريف متغيرات الدراسة وبناء النموذج القياسي. 53

المطلب الثالث: تحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج: 57

خاتمة الفصل الثاني:.....60

خاتمة عامة.....61

قائمة المراجع.....64

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
02-01	حجم القوة العاملة في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2004 – 2010	30
02-02	حجم القوة العاملة في قطاعي الصناعة والفلاحة من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	32
02-03	حجم القوة العاملة في القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ) من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	33
02-04	مؤشرات و تطور معدلات البطالة فيس الجزائر للفترة 2015/200	40
02-05	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015	45
02-06	تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية في الجزائر للفترة 2000-2011	49
02-07	جدول مقارنة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة للفترة 2000 – 2015	52
02-08	معدلات البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015.	54
02-09	جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى	54
02-10	جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط	55
الرقم	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
01-01	توازن سوق العمل عن الكلاسيك	10
01-02	دالة عرض العمل في التحليل الكينزي	12
01-03	العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فيليبس)	25
01-04	العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم	27
02-01	منحنى بياني يبين تطورات معدل البطالة من 2000 الى 2015	41
02-02	منحنى بياني يوضح معدلات التضخم بين الفترة 2000- 2015	45
02-03	منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015	52
02-04	منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015	58

مقدمة عامة

تعتبر البطالة والتضخم من بين اهم المتغيرات التي تواجه بعض السياسات الاقتصادية، حيث ان قيمة معينة من احدى الظاهرتين لا يمكن تفاديها في الاقتصاد مع عدم وجود اتفاق حول ايهما اكثر إيذاءا، فإن تصميم السياسات الجيدة لمواجهتهما يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بينهما من أجل توفير فكرة واضحة من حيث السيطرة على النشاطات الاقتصادية.

فقد لاحظ الإقتصادي النيوزيلاندي "فيليبس" في دراسة قام بها سنة 1958 وجود علاقة احصائية سالبة بين معدل التغيير في الاجور الاسمية ومعدل البطالة في انجلترا، كما تم تطوير هذه الدراسة من قبل كل من "بول ساموبلسون" و"روبرت سولو" من خلال تعويض الاجر الاسمي بمعدل التضخم. واصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع باسم منحنى "فيليبس" والذي اصبح من اهم الادوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية وسلاح بيد الحكومات لمواجهة اي من الظاهرتين.

حيث ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما ان وجود معدل معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه من أجل تحقيق التوضيف الكامل، وعليه تكون مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول الى "التوليفة المثلى" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل. وعليه باتت العلاقة بين المتغيرين محل خلاف بين المدارس الاقتصادية فكانت كل مدرسة تضع التعديل الذي تراه مناسبا ما أعطى عدة علاقات لمنحنى فيليبس إنطلاقا من العلاقة الاصلية.

كانت البطالة والتضخم ولا تزالان من اهم المشاكل الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري لما تسببانه من أثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة منذ بداية التسعينات ودخول الجزائر الى اقتصاد السوق وتطبيق برامج الاصلاحات الهيكلية.

و بالرغم من ان معدلات البطالة والتضخم المسجلة في السنوات الاخيرة تختلف كثيرا عن تلك المسجلة في نهاية الثمانينيات والتسعينيات إلا أن الظاهرتين لا تزالان تطرحان نفسيهما بقوة في الجزائر بالموازات مع السياسات المالية والنقدية المنتهجة من طرف السلطات من جهة، والتطلعات التي تطمح لها من جهة أخرى، مما دفع إلى الإهتمام بأثارهما وتجنب مخاطرهما عن طريق وضع السياسات الاقتصادية.

الإشكالية:

تكمن إشكالية البحث في تتبع العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وذلك من خلال دراسة قياسية بإستخدام برنامج Eviews7، والذي يعطينا نموذجا يمكننا من خلاله تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة.

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية على النحو الآتي :

1. ما المقصود بعلاقة ومنحنى فيليبس؟
2. ما هو الإتجاه العام للبطالة والتضخم في الجزائر؟ وما نوع العلاقة التي تربط ظاهرة البطالة بظاهرة التضخم في الجزائر ؟
3. ما مدى تطابق منحنى فيليبس مع حالة الإقتصاد الجزائري ؟

الفرضيات:

لمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة نعتمد فرضيات البحث على الشكل التالي:

1. تتميز فترة الدراسة بتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، التي تقوم على إستراتيجية مكافحة الفقر من خلال الحماية الإجتماعية، من خلال الإعانات والتوظيف في الهياكل الإدارية خاصة، وعليه فإننا نفترض بأن هناك علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة والتضخم.
2. تتميز معدلات البطالة والتضخم في الجزائر لفترة الدراسة بنوع من عدم الثبات، كما أنها لا تأخذ إتجاها معينا، بالإضافة إلى تذبذبها على طول فترة الدراسة، وعليه فإننا نفترض عدم تطابق منحنى فيليبس مع حالة الإقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم منحنى فيليبس وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير النتائج الإقتصادية المترتبة عن هاته العلاقة، فلو قلنا بأن العلاقة بين التضخم والبطالة تتوافق مع توازن الأسواق فإن

ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الإقتصادية للدولة لأنها تعد أمرا مرغوبا فيه، أم أنها نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :

تهدف دراستنا إلى تتبع ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015، من خلال دراسة العلاقة بينهما، فيما بات يعرف بمنحنى فيليبس، الذي يصف العلاقة العكسية ما بين البطالة والتضخم، ومدى مطابقة حالة الجزائر للمنحنى الأصلي، أو أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وهو ما يتطابق مع حالة منحنى فيليبس المطور، الذي يصف العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم.

بالإضافة إلى ما سبق نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يأتي:

- ❖ الإطار النظري لمنحنى فيليبس والذي يدرس العلاقة بين البطالة والتضخم.
- ❖ إبراز الجانب الإيجابي لمنحنى فيليبس كآلية يمكن من خلالها المفاضلة بين التضخم والبطالة حسب مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في الجزائر.

حدود الدراسة:

تغطي فترة الدراسة من 2000 – 2015 مرحلة مفصلية في الإقتصادي الوطني الجزائري، وذلك لأنها تحتوي على مرحلة متباينة من تطور مؤشرات الإقتصاد عن سابقتها، التي تمثلت في برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي للفترة 1990 – 2000، كما أنها فترة كافية للتحقق من العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في الجزائر، إضافة إلى تقارب في البرامج المطبقة في هذه المرحلة من حيث الأهداف المسطرة التي تهدف في مجملها إلى تحسين المستوى المعيشي والتركيز على دفع قطاع البنى التحتية، والتي أدت إلى إمتصاص البطالة وتوجيهها إلى القطاع الإداري الحكومي كسياسة تشغيل ناتجة عن الطفرة البترولية لفترة الدراسة، من جهة أخرى ضخامة الأغلفة المالية لهاته البرامج وتوجيهها للقطاع غير التبادلي أدت إلى إرتفاع التضخم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم منحنى فيليبس والذي يتناول موضوع العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر من خلال دراسة منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2015 في الجزائر، وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير النتائج الإقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة، التي من خلاللها يمكننا تفضيل التضخم أو البطالة بالنظر إلى حالة الدورة الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة قياسية إحصائية تهدف إلى معرفة وتحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم، وتحديد شكل منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2015، وكذا دور مختلف السياسات الاقتصادية الكلية في في تحديد هاته العلاقة، وعليه فان أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها لفهم العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وتحديد شكل منحنى فيليبس في الجزائر لهاته الفترة.

منهج الدراسة:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية :

- ❖ المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد العلاقة بين التضخم والبطالة وتقدير منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015.
- ❖ المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح، وترتيب وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.
- ❖ المنهج القياسي: وقد إستخدمنا برنامج Eviews7.

مبررات اختيار هذا موضوع الدراسة:

هناك أسباب عديدة جعلتنا نختار موضوع العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر من خلال دراسة منحنى فيليبس للفترة 2000 - 2015، فبالإضافة إلى دوافعنا الذاتية ورغبتنا في البحث في هذا الموضوع، هناك كذلك أسباب موضوعية شجعتننا على هذا الإختيار، منها النقص الملحوظ في الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر من خلال دراسة منحنى فيليبس للفترة 2000 –

2015 لدى طلبة الماستر ، ناهيك عن إرتباط موضوع الدراسة بمواضيع الاقتصاد الكلي والتي هي في صلب التخصص.

أقسام البحث:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فإن دراستنا ستتناول فصلين، إضافة إلى مقدمة عامة، وخاتمة عامة، وذلك على النحو الآتي:

مقدمة عامة: نتطرق فيها إلى توطئة لموضوع العلاقة بين البطالة والتضخم، بالإضافة إلى المنهج المستخدم، وكل ما يتعلق بالجانب المنهجي للدراسة.

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للبطالة والتضخم والعلاقة بينهما، نتطرق فيه في ثلاثة مباحث إلى المبحث الأول:الإطار النظري للبطالة، المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم، المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم (دراسة علاقة فيليبس).

الفصل الثاني: بعنوان **العلاقة بين البطالة والتضخم وحالة منحنى فليبس في الجزائر للفترة 2000–2015.**، وهو يتناول الاطار التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل تطور البطالة في المبحث الأول، تحليل وتطور التضخم في المبحث الثاني، ليتطرق إلى العلاقة بين البطالة والتضخم ومنحنى فيليبس في الجزائر لفترة الدراسة في المبحث الثالث.

خاتمة عامة، وتتضمن النتائج المتوصل إليها، مغ إختبار الفرضيات، بالاضافة الى التوصيات المقدة، كل هذا بعد تقديم ملخص عن محتى الدراسة ككل.

الفصل الأول:

الإطار النظري لظاهرتي البطالة و التضخم، والعلاقة بينهما..

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر ظاهرتي البطالة والتضخم من القضايا التي حظيت بالدراسة والإهتمام في مختلف البلدان، ومن قبل العديد من الباحثين الإقتصاديين، حيث تعمقت الأبحاث فيهما وتسارعت بصورة كبيرة منذ ثلاثينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، بحيث تعددت النظريات الإقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها أرائهم، لتظهر بعدها دراسات ربطت ما بين البطالة والتضخم في إقتصاد معين، لعل أبرزها تلك الدراسة التي قام بها فيليبس، والتي تقوم على تحديد العلاقة ما بين البطالة والتضخم، هذه الدراسة فتحت مجالا واسعا للبحث في العلاقة بين الظاهرتين، بحيث أدت إلى قيام دراسات كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة، لعل أهمها دراسة بول ساموبلسون الذي قام بتطوير منحنى فيليبس .

وفي ما يلي سوف نتطرق الى الإطار النظري حول ظاهرتي البطالة والتضخم، لنتطرق بعدها إلى العلاقة بين البطالة والتضخم من خلال دراسة منحنى فيليبس الأصلي، ثم منحنى فيليبس المطور الذي طوره بول ساموبلسون فيما بعد، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.

المبحث الثاني : الإطار النظري للتضخم.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقديمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

المطلب الأول: تعريف البطالة

نعرف البطالة على أنها: عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية[1].

و تعرف أيضا على أنها: مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عدد مستويات الأجور السائدة في وقت العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة[2].

أما تعريف منظمة العمل الدولية : فعرفت البطال على انه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى[3]، وهذا التعريف ينطوي على 3شروط :

1- **عدم وجود عمل**: أي ا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر، كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة.

2- **البحث عن العمل**: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات والصحف.

3- **الرغبة في قبول الوظيفة**: وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب[4].

---

[1] – أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأدبيات، الأثار، الحلول، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى2007 ص9.

[2] – مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004ص325.

[3] – رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998 ص 15.

[4] – فتحي عطية السيد مصطفى "الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر"، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2012ص10.

ومن خلال التعاريف السابقة يكمن صياغة التعريف التالي :

البطالة هي الحالة التي تطلق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين عليه عند مستوى الأجر السائد لكن لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين.

المطلب الثاني: أنواع البطالة وقياسها

الفرع الأول: أنواع البطالة

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع حسب معيار التقسيم المتبع، ولكن أهم معيارين هما " البطالة السافرة أو الصريحة" ومعيار " البطالة المقنعة" وفيما يلي تفصيل للمعيارين كل على حدى :

1.البطالة السافرة أو الصريحة: وهي تشمل أفراداً قادرين على العمل ولا يشغلون أي منصب عمل، وهذا المعيار يقسم إلى قسمين هما[1] :

1.1 البطالة الإجبارية: ويتضمن هذا النوع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وهذا النوع من البطالة يتضمن عدة أشكال للبطالة حسب الأسباب المؤدية إلى كل نوع، وهي كالتالي:

1.1.1 البطالة الإقليمية: إذا تعرضت إحدى الصناعات المهمة المتمركزة في موقع معين إلى تدهور مستمر فإن ذلك سوف يفضي إلى ظهور البطالة في ذلك الإقليم الذي تتركز فيه،وتوصف هذه البطالة بأنها إقليمية وهيكلية في أن واحد، ولا تعالج هذه البطالة بمجرد زيادة الطلب، فهذا من شأنه أن يولد ضغوطا تضخمية في الصناعة المزدهرة، ولا تفعل شيئا يذكر للصناعة المتدهورة هيكليا وإقليميا إذا كانت الصناعة المزدهرة في أقاليم أخرى[2].

1.1.2: بطالة الفقر: وهي البطالة الناشئة بسبب نقص في التنمية (نقص رأس المال بشقيه البشري والمادي، أو نقص الطاقة الإنتاجية بصفة عامة)، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم

[1] – عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها" دراسة تحليلية تطبيقية"، دار الجامعة، مصر2005ص17.

[2] – ج.د.ن ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة، دار الكتب الوطنية، بنغازي ط1 1997ص24.

فرصة للعمل الثابت والمستمر، وتتواجد هذه البطالة في البلدان قليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، والغالب ان يكون سببها الرئيسي سوء الإدارة وانتشار الفساد[1].

1.1.3 البطالة الدورية : هي الناشئة عن التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، متمثلة في فترات الرواج والكساد، أي أنها تتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه، فقد يختفي هذا النوع من البطالة في حالة الرواج الاقتصادي أين يقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل، كما قد يظهر في حالة الركود والتدهور الاقتصادي حيث تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج الوطني الإجمالي ويحدث تناقص في الطلب على مستوى الكلي.

1.1.4 البطالة الموسمية: وهي تصيب العمال بسبب الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، الذين يعملون فيه، مثل الزراعة، الصناعة، البناء وصناعة المعلومات...إلخ، وهي ناشئة عن التقلبات الموسمية، التي تصيب بعض النشاطات الاقتصادية ذات الطبيعة الموسمية، مثلا : بطالة عمال المباني في بعض الدول وبطالة الموزعين في بعض أجزاء السنة.

1.2 **البطالة الاختيارية:** تعرف على أنها البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها بالإرتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها، أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الإدخار أو السندات، الربح من الأسهم...إلخ[2].

فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة، رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولون، والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها، ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة[3]، وهي تضم نوعين هما :

[1] – نفس المرجع السابق – ص26.

[2] – البشير عبد الحكيم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى – العدد1– السداسي الثاني ،2004 ص106.

[3] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية1997 ص301.

1.2.1 **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تنشأ بسبب الفاصل الزمني الذي يمضي قبل إعادة تشغيل العمال المتعطلين، وتظهر حتى لو كان عدد الوظائف الحالية يساوي عدد المتعطلين الذين يرغبون في العمل، إذ لابد أن يمضي وقت الانتقال من وقت لأخر، لذلك في أي وقت،وفي أي مجتمع لابد أن يوجد بعض البطالة بسبب الاحتكاك الناتج عن إجراءات سوق العمل[1].

1.2.2 **البطالة الهيكلية** : تسير إلى ذلك النوع من البطالة الناشئ عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد كحدوث تغي جوهري طويل الأجل في الطلب[2]، أو حدوث تغيرات في العوامل التكنولوجية الخاص بالإنتاج[3]، بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة.

2.**البطالة المقنعة أو المستترة:** هي ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل ،بحيث يعملون بالفعل عدداً أقل من الساعات الرسمية للعمل، بمعنى قيام العمال بوظائف لا تتطلب كل وقتهم، أو مستوى مهاراتهم، مما يحتاج إليه الإنتاج في العمل، حيث يؤدي هذا العدد الفائض إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل، وإلى درجة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل سالبة في بعض الأحيان[4].

تتولد مشكلة البطالة من عدم قدرة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل، أو بصفة أعم، عندما لا تستخدم كل الطاقات الإنتاجية للنظام الاقتصادي والاجتماعي هذا، أي عندما يحدث خلل "أزمة" في سيره العادي، مما يتسبب في تعطيل للطاقات الإنتاجية، وتختلف تقسيمات البطالة حسب المعيار المأخوذ به في التقسيم، إلا أن هناك من يرى بأنه عند الأخذ بمعيار معين يجب أن نراعي عدة عوامل كنظرة المجتمع لعمل المرأة وإدخالها كقوة عاملة معطلة أو العكس.

[1] – عبد القادر فهمي الهيكل، موسوعة مصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980ص340.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع ص 308.

[3] – عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق ص 790.

[4] – مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن2004 ص331.

الفرع الثاني: قياس البطالة

تقاس البطالة بعدة مؤشرات وعلاقات رياضية كما يلي:

1.العلاقات الرياضية لقياس البطالة:

تقاس البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوي لعاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية ما حيث :

1.1. **معدل البطالة** = $\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$

بمعنى أنه نسبة مئوية من قوة العمل بدون عمل،ولكنها مسجلة كراغبة ومتاحة للعمل.

أما القوى العاملة تحتوي على كل القادرين على العمل والراغبين فيه، سواء كانوا يعملون فعلا أولا يعملون، ولهذا نعرف بين العناصر الداخلة ضمن القوى العاملة والتي تستبعد منها[1].

2.1. **معدل النشاط " T.A"**[2] : هو نسبة القوى العاملة (العاملون +البطالون) إلى مجموع السكان في سن العمل.

معدل النشاط = (القوى العاملة / مجموع السكان في سن العمل)× 100

$$T.A = \frac{PA}{PT} = \frac{PO + STR1 + STR}{PT} \times 100$$

حيث **PT** هو مجموع السكان في سن العمل.

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص31.

[2] – شلالي فارس، مرع سبق ذكره، ص11.

3.1.**معدل العمالة(T.O)**[1]: وهو نسبة العمال إلى مجموع السكان في سن العمل.

معدل العمالة =(مجموع العمال / مجموع السكان في سن العمل)× 100

$$T.O = \frac{PO}{PT} \times 100$$

4.1.**معدل تشغيل القوى العاملة (T.E)**[2] : وهو نسبة العمال إلى حجم القوى العاملة.

معدل التشغيل= (حجم العمالة / القوى العاملة)× 100.

$$P.E = \frac{PO}{PA} \times 100$$

5.1.**معدل البطالة (T.CH)** : وهو نسبة البطالين إلى مجموع القوى العاملة.

معدل البطالة = (حجم البطالة / القوى العملة)×

$$T.Ch = \frac{STR}{PA} \times 100 = \frac{STR\ 1 + STR\ 2}{PA} \times 100$$

2.العلاقة الرياضة للبطالة بالناتج المحلي الإجمالي :

أكثر نتائج الركود الاقتصادي شيوعا هي زيادة معدلات البطالة، فحين ينخفض إنتاج قطاع الأعمال تقل الحاجة إلى يد عاملة جديدة من قبل قطاع الأعمال، وبالتالي يتراجع حجم التشغيل وترتفع معدلات البطالة،وهو ما يبين أن البطالة تتحرك عادة مع مخرجات قطاع الأعمال، وهذا ما توصل غليه الاقتصادي الأمريكي(أرثر أوكن) والذي صاغ العلاقة على شكل قانون.

ينص قانون أوكن على أنه مقابل انخفاض مقداره 2% في الناتج المحلي الإجمالي PIB فإن البطالة سترتفع بمقدار 1%، وهو ما يدل على وجوب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي PIB بسرعة توازي نمو الناتج المحلي الممكن لمنع ارتفاع معدلات البطالة[3].

ويمكن صياغة قانون أوكن رياضيا مما سبق :

لدينا من الصياغة أن فجوة الناتج (الفرق بين الناتج المحلي الفعلي والناتج المحلي الممكن) $\frac{Y^*-Y}{Y}$

[1] – نفس المرجع، ص11.

[2] – شلالي فارس، مرجع سبق ذكره،ص11

3 – بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط15 – الأردن 2006.، ص593.

ولدينا نمو معدل البطالة وابتعاده عن المعدل الطبيعي ($u-u^*$)

بحيث u : معدل البطالة .

u^*: معدل البطالة الطبيعي، وبمساواة العلاقتين نجد : $\frac{Y^* - Y}{Y} = 3\% (u - u^*)$

وهذه العلاقة توصل إليها في دراساته الأولى، ولكن بعد تطور وسائل وتقنيات القياس الاقتصادي أصبحت

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5\% (u - u^*)$$

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للبطالة وأثرها.

الفرع الأول: أهم النظريات المفسرة للبطالة.

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعادٍ تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي،وقد حضي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترةٍ زمنية لأخرى[1].

وسوف نعرض هذه الأفكار حسب مذاهبها بشيء من الإيجاز فيما يلي:

أولا: البطالة عند الكلاسيك:

يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعني أن " كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له "[2] أو أما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى أخر تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح بسبب ارتفاع الأجور، وهو ما يعني أن القائمين على خطط الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخيم التكاليف، وتعزى البطالة أيضا في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فإن ألية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح،و هو ما يشكل حافزا لزيادة الإستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، وبما أن الأجور الحقيقية هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، فهي تؤثر على عرض وطلب العمل في أن واحد[3].

---

[1] – رمزي زكي، مرجع سابق ص183.

[2] – رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ص183.

[3] – محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1997، ص.ص (254-253) بتصرف.

و النموذج الرياضي لها يكون كالتالي :

$$\begin{cases} Ld = f\left(\frac{W}{P}\right) & si\ \ Ld\ ' < 0 \\ Ls = f & si\ \ Ls\ ' > 0 \end{cases}$$

الشكل رقم 01 – 01 : توازن سوق العمل عن الكلاسيك.

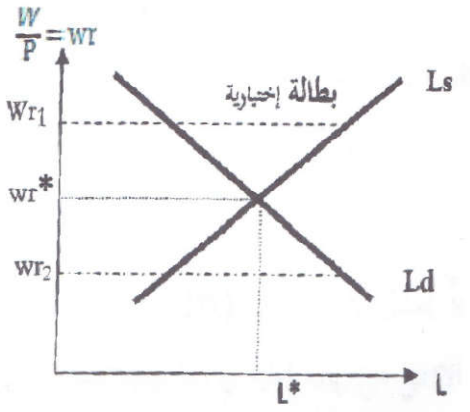

المصدر: بريبش السعيد، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار العلوم للنشر والتوزيع – الجزائر 2007 - ص84.

من الشكل أعلاه يتبين أنه يتحقق التوازن في سوق العمل كما في أي سوق أخر بتساوي جانبي العرض والطلب، أي الطلب على العمل = عرض العمل،Ld=Ls، حيث تتحدد كمية العمل التوازنية L^* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني Wr^* السائد في السوق،ويختل التوازن بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معا.

ويفترض الكلاسيك أن مرونة الأجور هي الكفيلة بإحداث التوازن، فإذا كان الأجور أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي، فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في العمالة ستؤدي إلى انخفاض الأجور والعكس بالعكس.

ثانيا: البطالة عند كينز (في الفكر الكينزي)

يختلف تفسير كينز لمشكلة البطالة وما ينتج عنها من اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالي عند تفسيرات الاقتصاديين الكلاسيك إلى حد كبير[1].

ويرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، حيث يفترض في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي إنخفاضٍ في أجورهم النقدية، من أجل رفع مستوى الإستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع مستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا[2].

ويتحقق التوازن عند الكنزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في أن واحد إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل،وإن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الآجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعاً في الطلب على العمل، وبالتالي حجم العمالة.

أما عرض العمل فإنه مرتبطٌ بمعدل الأجر الاسمي (W)، لأن العمال يقعون في فخ التوهم النقدي حيث يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار[3].

وعلى ضوء هذا التحليل يفترض كينز جمود الأجر النقدي، وينظر إليه على أنه عاملٌ خارجي في النموذج، ويفسر في ضوء العوامل المؤسسية والتاريخية، ونتيجة اهتمام العمال بالأجر النقدي، يصبح عرض العمل ضمن حدودٍ معينة مرن تماماً اتجاه التغير في معدل الأجر النقدي.

والشكل التالي يوضح دالة عرض العمل في التحليل الكينز.

[1] – محمد علي الليثي وأخرون، ص574.

[2] – ضياء مجيد الموسوي،مرجع سابق ص338.

[3] – رمزي زكي، مرجع سابق ص331.

الشكل رقم02-01:دالة عرض العمل في التحليل الكينزي.

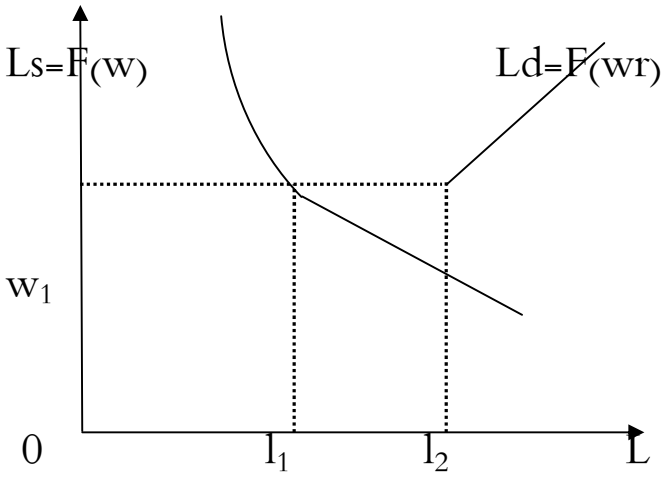

Ls=F(w): دالة عرض العمل

W_1 : معدل الاجر الحقيقي

p_1: مستوى السعر

LD=F(wr) : دالة طلب العمل.

المصدر: ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – الجزء الأول – ديوان المطبوعات الجامعية 2011 ، ص338.

حيث يشير المنحنى "w1 F(W)" على مقدار "ol2 " من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي w1ومستوى السعرp1،وللحصول على مزيد من الوحدات العمل يفوق الكمية ol2 عند مستوى السعر p1، لا بد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من W1، ومن ثم رفع معدل الأجر الحقيقي.

وتم رسم منحنى الطلب على العمل 'الى أساس الأجر النقدي أيضا على افتراض ثبات مستوى السعر عندp1، وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى((Ld=f(Wr) عند مستوى السعر p1، ويتمثل الطلب على العمل بالمقدار Ol1، وعرض العمل بالمقدارOl2، وعليه عند مستوى الأجر النقديW1، والسعرp1، يواجه سوق العمل فائضاً من عرض العمل قدره"l1l2" وحدة، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة[1].

[1] – ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ص338.

الفرع الثاني:الآثار الناجمة عن البطالة.

تعد مشكلة البطالة من المشكلات التي تحتل الصدارة في المجتمع، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع أن يلبي حاجاته الاقتصادية بسهولة، اختفاء هذا الأخير فهو مواجهة للفقر، وليس هذا الناتج الوحيد فقط، فهناك انتشار للعمل الغير الرسمي، انتشار للآفات الاجتماعية، ناهيك عن تضيع المواهب وغيرها من الآثار التي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1-الاستعمال الضعيف للمورد البشري:

للعنصر البشري أثر فعالا على اقتصاديات الدول في جميع مراحل نموها، فهو العقل المفكر والموجه والمحرك لكل عناصر الإنتاج الأخرى، فهو المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع، وعليه فمن المفروض أن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لصالح هذا المجتمع،وإذا لم ينجح فريق من العمال في أداء واجبهم الإنتاجي الموجه لإشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع، فهو ناتج من عدم الاستعمال والتوجيه الصحيح للموارد البشرية، في وظائف قادرين على العمل بها، وهذا هدر للموارد البشرية ومدمر لها[1].

2-تضييع المواهب المكتسبة:

معروف أن الإنسان معرض للنسيان، وبالتالي فهو معرض للخطأ، ويقول المثل الشعبي من لا يخطأ لا يتعلم، فحتى الشخص الذي لا يعمل فهو يضيع ما تعلمه، وهذا التضييع يصيب مواهب الإنسان العقلية، الفكرية،الفنية حيث أثبتت الدراسات السيكولوجية أن الإنسان العادي إذا لم يطبق ما تعلمه خلال مدة زمنية معينة تختلف حسب خصائص الأشخاص فإنه يفقد ما تعلمه،و بالتالي تصبح خسارة مزدوجة من جهة تضييع سنوات من التعليم والتكوين، ومن جهة أخرى تضييع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، حتى وإن حدث واشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ما تكون مردود يته ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه[2].

[1] – مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002/2001.

[2] – حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،31ماي – 2 جوان2003.

3- انتشار العمل غير الرسمي:

ظاهرة نجدها بكثرة في الجزائر متمثلة أساسا في السوق الموازية،هذه الأسواق التي أخذت أبعادا كثيرة في المجتمع،فالشباب الذين يتاجرون في الطرقات دون ترخيص فما هم إلا نتيجة من نتائج البطالة، حيث يلجا معظمهم إلى التجارة الخفية هروبا من الضرائب، فهذه التجارة تعودهم على العمل الفردي،و تجعلهم في المستقبل غير قادرين على الاندماج في مؤسسة أو مجموعة إن وجدوا عملا، ضف إلى هذا فرغم أن العمل بهذا القطاع قد يضمن دخلا ماديا إلا أنه لا يساعد على اكتساب مكانة اجتماعية محترمة التي يسعى لها الإنسان كلما تقدم في السن، أما على مستوى العام فهناك انتشار القطاع غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي بعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل للقطاع الرسمي والذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور.

4- ظاهرة الفقر:

يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة التي تواجه كثير من الدول النامية، فقد انتشرت ظاهرة الفقر بشكل كبير في الدول الإفريقية، بل طالت بعض الدول الأسيوية والعربية نتيجة للعديد من الأحداث التي تسلسلت، لتكونه عمليات التسريح والبطالة هما أخر المطاف.

إذن فالفقر ناتج من المستوى المنخفض لتنمية الاقتصادية والبطالة المنتشرة، فهو وليد اختلال النظام الاقتصادي العالمي، ومحصلة حقب طويلة من استنزاف مقدرات الدول المتخلفة وثرواتها على يد الغرب، ويمكن تلخيص الأثار الضارة والانعكاسات السلبية للفقر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي[1]:

- تفشي الأمراض الاجتماعية.
- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي.
- انخفاض المستوى الصحي.
- التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة.

[1] – محمد عبد الله البكر، أثر الابطالة في البناء الاجتماعي،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة الكويت، المجلد32، العدد2 2004.

5- تفشي الآفات الاجتماعية :

إن عدم شغل الفرد لعمل، يخلق فراغا كبيرا لديه، إذ يحاول ملئ وقت فراغه بأي طريقة عقلانية، وبالتالي تبدأ سيرورة الحلقة المفرغة في المجتمع، هذه الحلقة التي خلقتها الدولة جراء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول القضاء عليا بشتى الوسائل والطرق، لم يفلح المجتمع الجزائري في القضاء على الأفات الاجتماعية إلى يومنا هذا بل إزدادت انتشارا (السرقة، الإجرام،الإرهاب وتعاطي المخدرات...إلخ).

هذه أهم الأثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة، في الأخير نتعرض لطريقة علاج هذه المشاكل عن البطالة.

المبحث الثاني : الإطار النظري للتضخم.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد مما يعني أن لها العديد من الأنواع والنظريات المفسرة له، ولذلك فإننا نتعرض في هذا المبحث لهذه الظاهرة من خلال أبعادها الرئيسية السابقة الذكر،كما نبين طرق قياس وتحديد حجم الظاهرة.

المطلب الأول : تعريف التضخم.

لم يتفق علماء الاقتصاد على مفهوم محدد وتعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الإقتصادي فهناك عدة تعاريف ومن أكثرها وضوحا وأبسطها ما يلي :

التعريف الأول : التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار[1].

التعريف الثاني : يقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر[2].

التعريف الثالث : التضخم هو ارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة، وإنّما أسعار السلع عموما، بحيث كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل[3].

ومن خلال التعارف السابقة يمكن أن نضع تعريفا شاملا للتضخم هو ذلك الارتفاع المستمر والمحافظ عليه في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وتلجأ الأجهزة المهتمة لظاهرة التضخم إلى اختيار مجموعة معينة من السلع تمثل هذا الكم الكبير ويطلق على هذه المجموعة المختارة"سلة السوق" وتقوم تلك الأجهزة بحساب نفقة جراء هذه المجموعة من السلع لسنةٍ معينة وتقارنها بنفقة الشراء لنفس المجموعة في سنة الأساس.

---

[1] – محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط01، عمان2007ص154.

[2] – نزار سعيد الدين العبسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2006، ط01 ص 207.

[3] – محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2007 ص299.

المطلب الثاني : أنواع التضخم وقياسه.

يمكن أن نوضح أنواع التضخم ومؤشرات قياسه كالأتي:

أولا : أنواع التضخم

للتضخم أنواع عدة مرتبطة بكثير من العوامل الاقتصادية والتغيرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج، وتحديد أنواع التضخم راجع إلى عدة من المعايير والأسس للتمييز بينها.

1- **حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم**: تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، ويحلل الإقتصادي " كينز" وفقا لهذا المعياريين نوعين من التضخم[1] وهما :

1-1 **التضخم السلعي** : وهو التضخم الذي يحدث في قطاع السلع الإستهلاكية حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية، وهو ما يعيد على زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الإدخار[2].

2-1 **التضخم الرأسمالي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإشهارات، عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الإستثمار أرباحا كبيرة.

2- حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار :

وفقا لهذا المعيار يفرق الإقتصاديون بين نوعين من التضخم :

2-**1 التضخم الطليق**: "الصريح " : ويكون نتيجة ارتفاع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب دون أن يتعرّض طريقها أي عائق، وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف عن العمل كمستودع للقيمة واستمرار ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وبالتالي تنهار معه الوحدة النقدية[3] .

2-2 التضخم المكبوت "المقيد" لا يظهر في هذا النوع ارتفاع ملموس للأسعار نتيجة لرفاهية الدولة الشديدة في فرض الرقابة على الأسعار وكذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع

[1] – أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهوان للنشر، عمان 1993 ص366.

[2] – غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الرياض 2006 ص 60.

[3] – أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره ص 367.

للسلع والخدمات، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عند فائض الطلب[1].

3- حسب مصدر التضخم :

والمقصود به إذا كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي أنه مستورد.

3-1 **التضخم المحلي:** وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، وغالبا ما يحدث هذا النوع نتيجة للإفراط في الاتفاق المحلي مقارنة بما هو متاحً من السلع، ويحدث الإنفاق المحلي نتيجة لعوامل مختلفة أهمها السياسات الحكومية التوسعية سواء المالية منها أو النقدية، وقد تلجأ الحكومة إلي الاقتراض المحلي ببيع السندات في السوق المفتوحة لمقابلة التوسع في نفقاتها المتكررة ووالرأسمالية أو بتغطية العجز في ميزانيتها، كما قد يكون مصدر التزايد في الإنفاق المحلي والمغالاة في الاستهلاك الخاص أو التوسع في خطط الاستثمار بشكل مبالغ فيه، نتيجة لقراءة خاطئة من قبل رجال الأعمال للمؤشرات السوقية[2].

3-2 **التضخم المستورد:** يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم وبالخصوص بين الدول الصناعية والدول النامية.

تؤثر التدفقات السلع عبر التجارة الخارجية مباشرة على الأسعار من خلال التأثير على الطلب الكلي، كما أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار المحلية، من خلال أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي.

ثانيا : قياس التضخم

بما أن التضخم يعبر عن حركة صعودية للأسعار فإنه من الضروري التطرق الى كيفية حساب التغير في الأسعار مع توضيح مؤشرات وطرق قياس المؤشرات التضخمية ولذا فلابد من التعرف على الأرقام القياسية للأسعار.

[1] – عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر، عمان 1999، ط 2 ص164.

[2] – طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره ص 164.

أولا : الرقم القياسي : تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار، حيث تعكس هذه الأرقام التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود.

تستخدم الأرقام القياسية من اجل أن نقيس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينه، حيث تعتمد الأرقام القياسية للمقارنة بين سنتين أحدهما سنة الأساس التي تعتبرها ثابتة وتنسينا التقلبات السعرية عليها وسنة أخرى وهي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي :

- **صيغة لاسبير" طريقة سنة الأساس** ": يسمى مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو يقيس الأسعار الاستهلاكية لسنة ثابتة من السلع والخدمات، وفي هذه الطريقة ترجّع بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس عند حسابنا الرقم القياسي وفق الصيغة التالية :

$$P_I(L) = \frac{\{Pt \cdot Qt_0}{\{Pt_0 \cdot Qt_0}$$

حيث:

$\mathbf{Pt \cdot Qt_0}$: مجموع كميات سنة الأساس مقيمة بأسعار سنة المقارنة.

$\mathbf{Pt_0 \cdot Qt_0}$:مجموع قيم كميات سنة الأسعار بأسعار سنة الأساسي (A)[1].

2- **صيغة باش** (**طريقة سنة المقارنة**) : تأخذ هذه الطريقة الصيغة التالية:

$$P_I(L) = \frac{\{P_I \cdot Q_I}{\{P_{I0} \cdot Q_I}$$

حيث أن:

$\mathbf{Qt \cdot PI}$: تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة مقيمة بأسعار سنة المقارنة.

$\mathbf{Q_0 \cdot PI}$: تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

3- **صيغة فيشر(طريقة رقم القياسي الأمثل)**: يمثل حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر على أنه الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وبطريقة باش كما يلي :

[1] – مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي،دار وائل، عمان 2004،ط1، ص320.

$$\boldsymbol{PI(f)} = \frac{\sqrt{\text{PI Qt0}\times Pt\ Qt}}{\text{Pt0 Qt0}\times\text{Pt0 Qt}} \qquad \text{أو} \qquad \boldsymbol{PI\ (f)} = \sqrt{PI(L)\ \times PI(B)}$$

إن اختيار سنة الأساس يجب أن يكون كسنة طبيعية، فإذا كانت سنة أأساس تتميز بالتضخم لظهرت أسعار السنوات الأخرى السابقة واللاحقة لها منخفضة، وإذا تميزت سنة الأساس سنة الكساد وهبوط المستوى العام للأسعار لظهرت أسعار السنوات الأخرى السابقة واللاحقة لها في شكل أسعارٍ تضخمية مرتفعة وعليه فإنه يجب أخذ سنة الأساس كسنةٍ بعيدة عن التضخم والكساد[1].

ثانيا : الرقم القياسي الضمني: يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مئة حيث يتضمن المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد.

[1] – نفس المرجع، ص 222-223.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتضخم .

تختلف النظريات الإقتصادية في تفسيرها لظاهرة التضخم، إلا أنها اتفقت على الآثار الذي يحدثها عندما يفوق معدله حدود معينة، وقد تم تفسيره من قبل النظريات الإقتصادية حسب المدارس الإقتصادية المتتابعة كما يلي :

أولا : النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم

يرى أنصار هذه النظرية إن الزيادة في كمية النقد المتداولة في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية[1]، حيث ان التضخم حسب هذه النظرية يعني " كل زيادة في كمية النقد المتداول يؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار " وتفسير ذلك من خلال معادلة " فيتشر" ومعادلة " كامبريدج" حيث أن معادلة فيتشر" على الشكل التالي :

$$M\bar{V} = P\bar{T} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$P = M\left(\frac{T}{V}\right) \ldots \ldots \ldots \ldots (2)$$

ومن هذه العلاقة وبما أن النظرية تفترض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود $T.V$ فإن أي تغير في كمية النقد M يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار P وتلخص هذه المعادلة إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

1- كمية النقود هي العمل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار، وبمعنى أخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة[2].

2- تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار[3].

[1] – صبحي تادريست قريصة ومدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت1983 ص 218.

[2] – نبيل الروبي ن التضخم في الإقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر ص (19-20).

[3] – غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص....

3- تتناسب كمية النقود عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.

فالتضخم في رأي هذه النظرية هو " نتاج للإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراطا في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار"[1].

ثانيا : النظرية الكينزية في تفسير التضخم

يشير التحليل الكينزي إلى أن الزيادة المستمرة في العرض النقدي ستكون لها نفس الأثر على منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي، فمنحنى الطلب الكلي سينتقل باستمرار الى اليمين، ومنحنى العرض الكلي سيستمر في الانتقال إلى اليسار، والفارق بين تحليل النقديين وتحليل الكنزيين هو أن الكينزيين يعتقدونه أن منحنى العرض الكلي سينتقل ببطء كما يفترضه النقديون، لهذا فإن تحليل الكينزيين يرون أن الإنتاج سيميل إلى البقاء فوق مستواه الطبيعي لفترة أطول عما يفترضه تحليل النقديينن وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن النمو السريع في العرض النقدي يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار باستمرار وبمعدل مرتفع مما يولد التضخم[2].

[1] – نفس المرجع ص 49.

[2] – بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004 ص 143.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم

المطلب الأول: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

تختلف النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة لمستوى العام للأسعار P وللأجر النقدي W، فالنظرية الكلاسيكية قدمت نموذجا قادرا على تحديد جميع متغيرات النموذج ومنها المستوى العام للأسعار P وللأجر النقديW، أما النظرية الكينزية قد إفترضت حدوث التوازن دون مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي أبقى لمستوى العام للأسعار P وللأجر النقدي Wخارج النموذج بحيث أصبح $W=W_0$ كقيمة معطاة من خارج النموذج، وعلى الرغم من تسليم الكينزيين عموماً بإمكانية تغير الأجر النقديW من حين لآخر، إلا أن معالجتهم للعوامل المحددة لهذا المتغير خارج عن النموذج العام[1].

أولا: تحليل منحنى فيليبس.

قام الإقتصادي فيليبس* سنة 1958 بدراسة هذه الإشكالية (تحديد الأجر الإسمي وعلاقته بالبطالة) في بريطانيا للفترة 1868-1957، وقد تناولت الدراسة أثر تغيرات الدورة الإقتصادية، وما يتبعه من تقلبات في مستوى الناتج الحقيقي ومستوى الإستخدام، وقد إعتمدت الدراسة على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم، وتضمنت العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور الإسمية ومعدل البطالة[2].

وقد توصل فيليبس إلى أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة[3].

---

[1] أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية – الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 – ط01.ص.ص195.196.197.

* الدراسة لفيليبس وقد طورها كل من ر.ليبسي R.Lipsey، بول ساموبلسون P. Samuelson وسولوR.M-Solow

2 مجيد ضياء موسوي – إقتصاديات النقود والبنوك – مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية 2001 - ص235.

3 ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – الجزء الأول – ديوان المطبوعات الجامعية 2011 – ص185.

ثانياً: التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس:

تمت صياغة معادلة منحنى فيليبس كما يلي:

لنجعل Wt هو أجر الفترة الحالية، وW_{t0} هو أجر الفترة السابقة، وليكن معدل إرتفاع الأجور معبراً عنه بالشكل التالي: 1. ..... $W^* = \frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0}$

ولنجعل U^*معدل البطالة الطبيعي ومنه يمكن كتابة معادلة منحنى فيليبس على النحو التالي:

$W^*=-e\ (U-U^*)^{**}$

وبتعويض المعادلة2في1نجد:

$$\frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0} = -e(U - U^*) \quad \text{.....} \quad 2$$

$$Wt - Wt\ 0 = Wt\ 0[-e(U - U^*)] \quad \text{.....} \quad 3$$

$$Wt = Wt\ 0[1 - e(U - U^*)] \quad \text{.....} \quad 4$$

لدينا من المعادلة الأخيرة (4) أنه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب على معدل البطالة أن ينخفض تحت معدله الطبيعي$U<U^*$ [1].

ثالثاً منحنى فيليبس بيانياً.

تمت صياغة منحنى فيليبس بيانياً كما يلي:

الشكل رقم 03-01 : العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فيليبس).

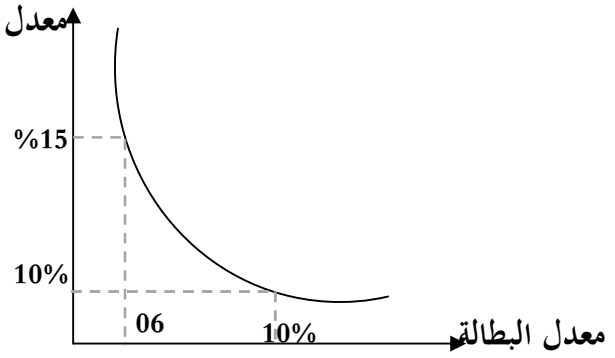

المصدر: حسام داوود واخرون- مبادئ الاقتصاد الكلي – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-الاردن2001، ط02 – ص260.

** e معامل يقيس درجة حساسية البطالة لتغير الأجور.

1 تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 – ص.ص 284.285.

ويتضح من الشكل أعلاه أن النقاط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل[1].فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهو ما يعني "وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"[2].

المطلب الثاني : العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة.

في كثير من الحالات ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معاً وبشكل كبير وملحوظ الأمر الذي خالف منحنى فيليبس، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة، وبالتالي ظهور معدلات عالية للبطالة مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وهذه الحالة تدعى بالركود التضخمي[3].

وقد برزت ظاهرة الركود التضخمي في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، عندما بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة[4]، وهي يعبر عن تلك الفترات التي تشهد حالات من إرتفاع معدلات الزيادة في الأسعار، وتحدث هذه الحالة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم التوظيف عنصر العمل.

ويمكن تعريف ظاهرة الركود التضخمي كما يلي:

[1] محمد فوزي أبو السعود وآخرون – مرجع سابق – ص 302.

[2] دانيال أرنلد–تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم– ترجمة الأمير شمس الدين – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– ط1 – بيروت 1992 – ص 225.

[3] حسن أبو الزيت وهيثم الزعبي –أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن 2000 – ص150.

[4] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار وائل للطباعة والنشر – ط03 – الأردن 1999 – ص274.

التعريف الأول: الركود التضخمي هو" الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد"[1].

التعريف الثاني: الركود التضخمي هو" ظاهرة إقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات إرتفاع معدلات البطالة المصحوبة بإرتفاع معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار"[2].

ويمكن تفسير العلاقة الطردية "الموجبة" بين البطالة من خلال منحنى الطلب الكلي – العرض الكلي.

فيكون لدينا:

الشكل رقم04-01: العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم.

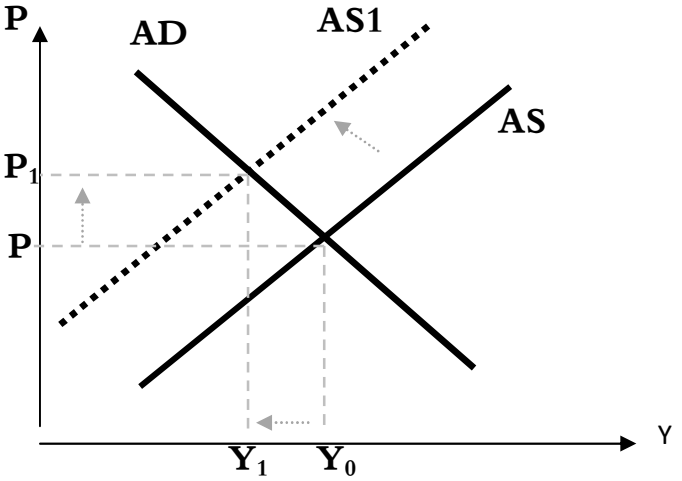

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص271.

يلاحظ من الشكل بأن إرتفاع تكاليف الانتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابتاً، فترتفع الأسعار منP0إلىP1 وينخفض الناتج من Y0 إلى Y1 فترتفع معدلات البطالة مع إرتفاع معدلات الأسعار[3].

[1] إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية –كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.deمحملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012. ص26.

[2] إبراهيم لطفي عوض – مرجع سبق ذكره – ص26.

[3] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص.ص (271-272).

خاتمة الفصل الأول:

من خلال العرض النظري السابق للظاهرتين ودراسة العلاقة بينهما تبين لنا وجود جدل مستمر بين الإقتصاديين في ما يخص التحاليل المختلفة للبطالة والتضخم، حيث تختلف مفاهيم وتفسير هاتين الظاهرتين لإختلاف النظريات الإقتصادية و الفترات الزمنية التي تمر بها الدول، مما يتطلب علينا دراسة واقع هاتين المعضلتين في الجزائر وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل اللاحق مع التركيز على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 ، والتي تميزت بتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر بمخططاتها الخماسية، التي شهدت طفرة كبيرة في اسعار البترول، تم من خلالها تمويل هاته المخططات، التي أدت إلى خلق مناصب شغل في مختلف القطاعات، وبالتالي إمتصاص البطالة، كما أن حجم المبالغ الكبيرة التي تم ضخها في الإقتصاد من خلال هاته البرامج، ادت إلى عدم قدرة إستيعاب هاته المبالغ الضخمة في الاقتصاد نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، ما ادى إلى بروز قوى تضخمية، كانت أهم إنعكاساتها إعادة التقييم المتتالي للمخططات الخماسية، وعليه فإننا نجد أنفسنا أمام إشكالية العلاقة ما بين البطالة والتضخم في ظل سياسة الانعاش الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2015، والتي تكون موضوع بحثنا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

العلاقة بين البطالة والتضخم وحالة منحنى فليبس في الجزائر للفترة 2000-2015.

مقدمة الفصل الثاني:

بعد معالجة الجانب النظري لظاهرتي البطالة والتضخم والعلاقة بينهما، وبعد دراسة تطور وأسباب كل من المتغيرين وأراء الفكرية لأبرز المدارس حول هاتين الظاهرتين، اللتين تعتبران من آثار الدورة الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015،فإننا في هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال دراسة تحليلة لظاهرتي البطالة والتضخم، مبرزين تطور معدلات البطالة ومعدلات التضخم بتتبع إتجاههما وآثارهما في الإقتصاد الجزائري، بالاضافة إلى أسباب كل منهما على حدى، لنعرج في الأخير على العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم ، وشكل منحنى فيليبس في الجزائر لهذه الفترة، من خلال إتباع الخطوات اللازمة لبناء النموذج القياسي من أجل القيام بتحليل قياسي للظاهرتين، إبتداءا من دراسة معدلات البطالة والتضخم في الجزائر وصولا إلى العلاقة بينهما ومدي تطابق منحتي فيليبس في الحالة الأصلية مع حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2015، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: تطور التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.

المبحث الثاني : التضخم في الجزائر بين لفترة2000-2015.

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس .

المبحث الأول: تطور التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.

في هذا المطلب نتطرق إلى حجم القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وتقسيمها على القطاعات الإقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الخام، ثم بعدها نتطرق إلى تطور وتحليل ومناقشة البطالة في الجزائر لفترة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تقسيم حجم القوة العاملة المشغلة في القطاعات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

يتفاوت حجم التشغيل من اليد العاملة الذي تستوعبه القطاعات في الإقتصادي الجزائري للفترة 2000 – 2015 من قطاع للآخر، إلا أن الملاحظ هو أن القطاعات التي تساهم بأكبر حصة في الناتج المحلي الخام كقطاع المحروقات مثلا، لا تشغل سوى قدر ضئيل جدا من اليد العاملة كنا أنها متخصصة جدا، بالاضافة إلى حجم اليد العاملة الأجنبية التي ما فتأت تتزايد من سنة لأخرى، كما أن القطاعات التي تمثل البديل التنموي لإقتصاد الريع في الجزائر ممثلة في قطاعي الفلاحة والصناعة تبقى دون المستوى المطلوب منها في امتصاص اليد العاملة، لتبقى الصدراة في حجم القوة العاملة المشغلة لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، وعليه فإننا هنا نستعرض حجم القوة العاملة المشغلة في كل قطاع لفترة الدراسة في الاقتصاد الجزائري، وذلك على النحو الآتي:

1. **حجم القوة العاملة المشغلة في قطاع المحروقات:** والذي يمثل القطاع الأول في الناتج المحلي الخام في الجزائر، يتصف بتدفق كبير للإيرادات الريعية، ومنه إرتفاع الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي، يعمل على تحفيز هجرة عنصر العمل بصفة خاصة من القطاعات الأخرى إلى قطاع المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى إنكماش في القطاعات الأخرى لصالح قطاع المحروقات، بفعل المردودية وارتفاع الأجور والإمتيازات في هذا القطاع، ويتميز بأن عنصر العمل فيه ذو طبيعة تخصصية غير قابلة للإنتقال بين القطاعات، بل على العكس تماما يتميز قطاع المحروقات بجذب عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى دون أن تكون هناك إنتقال منه إلى القطاعات الأخرى، بفعل الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي فهو ذو طبيعة إنعزالية.

يكون إنتقال عوامل الإنتاج من قطاعي الفلاحة والصناعة إلى قطاع المحروقات إلى قطاع المحروقات في الجزائر، ثم يعاود الإنتقال مرة أخرى من قطاع المحروقات إلى القطاع غير التبادلي " قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، بفعل الطاقة الإستيعابية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع (قطاع المحروقات)، أو بفعل الطبيعة التخصصية له مما يجعل هذا الإنتقال نادر الوقوع، بصيغة أخرى فإن تحرك عوامل الإنتاج من قطاعي الصناعة والفلاحة إلى قطاع المحروقات غير موجودة، وإن وجدت فإنها نادرة جدا ومحدودة، بحيث لا يكون لها أي تأثير يذكر على باقي القطاعات.

جدول رقم01-02: حجم القوة العاملة في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2004 – 2010.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القوة النشطة (1)	9469946	9492508	10104645	9968906	10315000	10544000	10812000
القوة المشغلة (2)	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000
القوة المشغلة في قطاع المحروقات (3)	36626	37000	38012	39733	41204	47566	47963
نسبة (3) إلى (1) %	0,39	0,39	0,38	0,40	0,40	0,45	0,44
نسبة (3) إلى (2) %	0,47	0,46	0,43	0,46	0,45	0,50	0,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على:

- سنوات 2004-2005 سيف الدين بوزاهر– أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2011 – ص128.
- سنوات 2006-2010 – تقرير سونطراك السنوي 2010.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حجم القوة المشغلة في قطاع المحروقات، والتي تكاد تكون مهملة أمام حجم القوة النشطة، أو القوة المشغلة، وقد بلغت في أحسن الأحوال 0.5% في أحسن الأحوال سنة 2009، وما نشير إليه هنا أن الجدول لا يعطينا تفصيل عن حجم القوة المشغلة في القطاع ما بين العمالة الأجنبية والمحلية، أي أنه يعطينا مجمل اليد العاملة المشغلة في القطاع، وعليه فإذا ما إستثنينا العمالة الأجنبية فإن النسبة تقل أكثر فأكثر، وإن كانت العمالة الأجنبية قليلة جدا وهي مقتصرة على المشاريع المشتركة.

أمام هاته الحالة تبقى معدلات البطالة المرتفعة تشكل عائقا كبيرا أمام عملية تتبع حركة إنتقال عنصر العمل بين القطاعات، إلا أنه بالتركيز على معدلات التشغيل في القطاعات، نجد أن قطاع المحروقات في الجزائر بتشغيله لليد العاملة الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة عمليتي التسيير والاستخراج، وهذا النوع من اليد

العاملة لا يمكنه الإنتقال إلى قطاع آخر بتاتا، وهو بذلك يعكس صورة متقدمة لمدى إعتماد هذا القطاع الحيوي علة اليد العاملة الأجنبية، والتوسع في إستيراد اليد العاملة الأجنبية على حساب المحلية، لتبقى الأعمال الثانوية لليد العاملة المحلية التي تتصف بنوع من عدم التكوين والتخصص التي يمكنها الإنتقال إلى القطاعات الأخرى، إلا أنها بدورها لا تنتقل إلى قطاع آخر بفعل الإستقرار الذي يشهده قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ناهيك عن إرتفاع الأجور نوعا ما هذا من جهة، من جهة أخرى فإن قطاع المحروقات لا يستوعب سوى 1% من القوة العاملة النشيطة وهو ما يجعل إنتقال عنصر العمل إليه قليل التأثير بفعل إنحصار قطاع المحروقات.

2. **حجم القوة العاملة المشغلة في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي:** شهد القطاع الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول نحو إقتصاد السوق والتي بدأت من سنة 1989 مرورا ببرنامج التعديل الهيكلي وبرنامج الخوصصة، إنحلالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ، وكذا بفعل الوضع الإستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إنحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي وإتفاقيات الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في إنحلال قطاعي الصناعة والفلاحة، وهذا بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية، وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين " الفلاحي والصناعي" مملوكين للدولة، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح قطاع المحروقات والقطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ)، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التبادلي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة.

جدول رقم02-02: حجم القوة العاملة في قطاعي الصناعة والفلاحة من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – .2016.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	16009633	1170897	1252000
%	14,12	21,06	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000
%	13,37	13,82	12,03	13,6	13,16	14,25	11,96	12,48
المجموع	1698940	2173188	2216492	2677910	2439355	17273224	2198714	2393000
%	27,49	34,88	33,16	34,34	30,32	32,4	25,58	26,17
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الفلاحة	1416012	1581685	1766743	1925749	2129879	2332217	2535120	
%	13,1	11,7	11,7	9	10,6	9,5	8,7	
الصناعة	1281343	1456887	1640455	1855354	2096550	2360716	2667609	
%	12,3	13,7	12,6	13,1	13	12,6	13	
المجموع	2697355	3038572	3407197	3781104	4226429	4692933	5202730	
%	25,4	25,4	24,3	22,1	23,6	22,1	21,7	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على:

- تقارير بنك الجزائر سنوات 2004 – 2014.
- النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.

يشهد قطاع الصناعة تراجع فيه حجم قوة التشغيل التي يستوعبها على طول فترة الدراسة بتسجيله تراجعا في سنة 2007 بواقع -2.29% وذلك عن سنة 2006، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي، وإلى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ما أدى إلى إنخفاض حجم القوة العاملة فيه، يليه قطاع الفلاحة الذي أعيد له الإعتبار من خلال برامج الدعم الفلاحي، وقد بلغت حجم القوة المشغلة فيه ما بين 17% إلى 21% لنفسر الفترة، إلا أنه هو الآخر لم يستطع المحافظة على حجم قوة التشغيل التي يستوعبها، والسبب هنا يعود إلى الطبيعة التقليدية للقطاع، فهو يرتكز على الفلاحة المطرية الموسمية (الحبوب والبقول الجافة) التي تتميز بأنها ذات عمالة موسمية.

وعموما من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعي الصناعة والفلاحة يشهد تراجعا في حجم القوة المشغلة المستوعبة لديه من سنة لأخرى، ما يؤكد بما لا يدع مجالا للتساؤل أو الشك عن إنتقال اليد العاملة من قطاعي الصناعة والفلاحة إلى القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ)، على إعتبار أن قطاع المحروقات لا يستقبل عوامل الانتاج .

3. **القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ)**: يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من القوة العاملة في الإقتصاد الوطني منذ 1995 لتسارع الوتيرة مع دخول برنامج الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ بإستقطابه لـ 10% من القوة العاملة النشطة، و16.7% من حجم القوة المشغلة، أي 2.5 مرة عن قطاعي الصناعة والفلاحة، إلا أنه ما يميز هذا القطاع هو إعتماده على قطاع العائلات والمؤسسات الفردية في إطار دعم تشغيل الشباب.

جدول رقم 03-02: حجم القوة العاملة في القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ) من القوة المشغلة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأشغال العمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000
%	9,99	10,44	11,97	12,41	15,07	14,18	17,73	17,22
الخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000
%	62,52	54,67	54,87	53,25	54,61	53,42	56,69	56,61
المجموع	4481052	4055584	4467564	5120502	5604865	5995580	6395526	6753000
%	72,51	65,11	66,84	65,66	69,68	67,6	74,42	73,83
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الأشغال العمومية	1836450	2141301	2496757	2911218	3394480	3957964	4622902	
%	16,6	16,6	16,6	16,6	16,6	16,6	16,8	
الخدمات	8082858	12544596	19870639	32110953	50992194	82301401	132999064	
%	56,1	55,2	58,4	61,6	58,8	61,4	61,6	
المجموع	9919308	14685897	22367397	35022171	54386674	86259365	137621966	
%	72,7	71,8	75	78,2	75,4	78	78,4	

من إعداد الطالبتين بناءا على:

- تقارير بنك الجزائر سنوات 2004 – 2014.
- النشريات الثلاثية للديوان الوطني للإحصاء 2010-2015.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على حصة الأسد من حجم القوة العاملة، بعد أن كانت تتركز بشكل رئيسي في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا راجع لبرامج التشغيل المنتهجة ، والتي توجه اليد العاملة نحو قطاع الإدارة العمومية غير المنتجة للثروة، إذ بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات نسبة تتراوح ما بين 53% إلى 65% للفترة 2000-2012، كما أن قطاع الأشغال العمومية لا ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى.

ما نشير إليه هنا أن سياسة الإنعاش الإقتصادي كان لها أثر كبير على القطاعين التبادلي (الفلاحة والصناعة)، وغير التبادلي (الخدمات، البناء والأشغال العمومية) بتثبيت حصة القوة المشغلة في القطاع الأول، إلا أنها توسعت في القطاع الثاني بصفة كبيرة خاصة وأنه ذو مردودية كبيرة مقارنة بقطاعي الصناعة والفلاحة، مما يجعل تنقل عنصر العمل ينتقل إليه كحتمية إلزامية، كما أن قطاع المحروقات ورغم تراجع صادراته بفعل تخفيض الشريك الأجنبي لحصته، لا يزال يحسن باستمرار مكانته في مساهمته في الناتج المحلي الخام، كما أن السبب في ذلك يعود خاصة إلى أن أغلب المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات موضوع نشاطها القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ) كمقاولات البناء والأشغال العمومية وخدمات كراء السيارات والنقل والتجارة وغيرها، وبذلك تشكل نسبة تفوق 60% من حجم المشاريع المدعمة من قبل الدولة كـ ANSEJ. وCNAC وغيرها بنسبة نجاح في المشاريع تصل 70%من حجم المشاريع، على عكس نظيرتها في القطاع الصناعي والفلاحي والتي تشكل حجم أقل من 40% من مجموع المشاريع ونسبة نجاح لا تتعدى 50%، ناهيك عن ارتفاع مردودية مشاريع قطاع الخدمات والمقاولاتية، كل هذا جعل الراغبين في الاستثمار يتوجهون إلى هاته المشاريع، خاصة وأن فترة الاسترداد قصيرة مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، وهذا الوضع عمق من حركة عوامل الإنتاج بإتجاه القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ) على حساب القطاع الفلاحي والصناعي.

من خلال هذا التحليل يتبين أن القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ) يستحوذ على الحصة الأكبر في حجم القوة العاملة المشغلة، والذي ما ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى حسب الجدول أعلاه، وهذا ما يدل على إستقطابه وإستيعابه للقوة العاملة المتحركة من قطاعي الصناعة والفلاحة بشقيه إلى هذا القطاع.

للإشارة نشير إلى أن الحالة التي يعاني منها قطاعي الصناعة والفلاحة لم تكن سببها سياسة الإنعاش الإقتصادي، وإنما في جزء كبير منها مرده إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، وما سببته عملية التحول والوضع الأمني في عقد التسعينات، ناهيك عن سياسة التعديل الهيكلي بشقيها الاستقرار والتثبيت وخاصة المدعومة من قبل المؤسسات الدولية وعدم نجاعة تلك الوصفات المقدمة، بالاضافة إلى برنامج الخوصصة الذي شهد فشلا ذريعا، وأدى إلى تفكيك القاعدة الصناعية وتسريح العمالة التي كان يستوعبها القطاع، والتي من المسلم به إستوعبها القطاع غير التبادلي (البناء والأشغال العمومية، النقل، والخدمات...الخ).

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر.

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفيئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب لغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية، ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين ألا وهما: العوامل الخارجة من سيطرة الحكومة والعوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة.

1- أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:

تعتبر الأسباب التي كانت محددا أساسيا لإستثراء البطالة بالدول النامية تتفاوت حدتها من بلد لأخر، لكنها تشترك في كونها ناتجة عن جملة من العوامل بعضها لا تتحمل فيه الحكومات أي مسؤولية، و البعض الأخر ناتج عن سوء تسيير أسواق العمل لها ، نتيجة لعدم العناية بالتحمل الكافي بسياسة التشغيل و التخطيط المستقبلي لها على المدى الطويل بشكل دائم و مستمر، بغض النظر عن تغيير الحكومات و يقصد بذلك اختلاف وجهات نظر المكلفين لهذا الملف، و التي قد تتصادم فيما بينها أحيانا ،لعل من بين أهم العوامل التي تقف وراء هذه الأسباب ما يلي :

1-1: انخفاض أسعار المحروقات:

لا يختلف اثنان ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل البترول وبما أنه يصعب التحكم بأسعاره فترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري بشكل خاص والدول المصدرة للنفط بصفة عامة بداية من النصف الثاني من الثمانيات، الشيء الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تراجع المصدر الأساسي للدخل الوطني، المؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف بالتبعية[1].

1-2: البعد المكاني للسياسة السكانية :

لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى إستخدام الموارد البشرية ’ذ أن التركزات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة .

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2010، ص252-256.

و مما لا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ظغطا على المؤسسات ، بحيث يصعب عليها إمتصاص العمالة المتاحة ، و هو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع إقتصادية كالمجمعات الصناعية و الزراعية القادرة على خلق القيمة المظافة من جهة و على توفير فرص عمل في التنمية الإقليمية و التوازنات الجهوية في خلق المزيد من الإختلال في سوق العمل و سوء إستخدام الموارد البشرية المتاحة.

3-1: الإختلالات الهيكلية :

تعود مشكلة التشغيل و البطالة إلى تشابك الإختلافات الهيكلية في فترة الثمنيات من القرن الماضي و ما قبلها، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على إحتواء اليد العاملة فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها الى ثلاثة عناصر أساسية و هي :

أ- **نقص دينامكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أم زراعيا** : إذ لم يستطيع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للإستثمار و لتوسيع طاقته الإنتاجية الحالية من جهة وما يصاحبها من تسريح جزئي و جماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني، و عليه فإن مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص و ارتفاع معدل البطالة أليا.

ب- **انخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية و توقفها** : وذلك في بعض الحالات منذ سنوات خصوصا ان حجم الاعانات يشكل احدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها، لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكنها التخلص من حالة البطالة و العطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية للهذه المشاريع. فقد ظلت الجزائر تعاني من ازمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الاموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.

ت- **عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل** : باعتبار ان الاول اصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي اكثر منه النوعي، و بدون التكفل بمصير المتخرجين (توفير مناصب شغل)، في ايطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية و المؤسسات المكونة.

2- العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة :

تتمثل في تلك العوامل التي تمكن للدولة أن تتدخل فيها ، وتؤثر عليها بشكل أو بأمر و تتعلق في مجملها بالإختلافات الهيكلية للوحدات الاقتصادية و للتوزيع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، مما أحدث إختلالا في التوازنات الجهوية و ما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق و من بين هذه العوامل أيضا الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

2-1: عدم ملاءمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق :

هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس و مراكز التكوين، المعاهد و الجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية ، وهكذا إبتعدت عن عدم الملاؤمة، مما يجعل دون توافق العرض و الطلب ، و يرجع ذلك عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

ولعل الإتصال بالجامعات و المعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب و الأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من أجل تدارك النقص في بعض التخصصات[1]، وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي و إصلاح الجامعة، و التوجه إلى ما يوفر إرتباطا و إنسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني و متطلباته من جهة و مع التطورات من جهة أخرى.

2-2: النمو الديموغرافي :

باعتبار أن هذا العنصر يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة عي عدد الوظائف لا تتناسب و معدلات النمو السكانية التي تميل إلى ارتفاع في الدول النامية، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد العروض من طالبي العمل في السوق العمل الجزائرية، و نظرا لإرتباط قضية السكان بعوامل متباينة يصعب السيطرة عليها، لذا أعتبرت من ضمن العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ص254.

2-3: نقص مصادر التمويل لإنعاش و تمويل المشاريع الاقتصادية:

و هذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي و ضالة الإدخار لمختلف الأعوان الإقتصاديين بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للعائلات و كذلك بنسبة لنظام الفوائد المطبق في البنوك الذي لا يشجع على الإدخار لأسباب متعددة منها تجنب أنواع الرباء بالإظافة الى عدم مرونة التعاملات البنكية في بعض الأحيان ، و تجدر الإشارة الى أن من بين أهذاف التمويل المحددة من طرف (FMI) في الجزائر لفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(98/95)رفع الإدخار الوطني لتمويل الإستثمارات بـ: 5.5% من الناتج المحلي الخام و هذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.

2-4: أزمة المدفوعات الخارجية التي تعرفها الجزائر :

و التي تمتد جذورها إلى بداية الثمانيات من القرن الماضي ، و رغم تأخر تأثيرها على الاقتصاد الوطني ، بقد بدأت تظهر منذ سنة 1986 نتيجة الإنهيار أسعار النفط ، إضافة إلى مدى تأثير خدمات الديون و الشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، بموجب الإصطلاح و الإنعاش الاقتصادي ، و التي تتميز بارتفاع التكلفة الاقتصادية و لم يتمكن حتى من ضمان نشاطات و خدمات ما بعد البيع و التي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى..

المطلب الثالث : تطور و مناقشة معدلات البطالة في الجزائر 2015/2000.

لقد انتهجت الجزائر في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، عدة برامج و مخططات خلال الفترات التالية :

- **(2001-2004) برنامج الإنعاش الاقتصادي .**
- **(2005-2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو.**
- **(2009-2014) برنامج توطيد المو الاقتصادي.**

والتي نستعرضها حسب تأثير كل برنامج و مساهمته في تراجع معدلات البطالة في الجزائر كمايلي :

أخذت معدلات البطالة للفترة 2015/2000 تراجعا ملحوظا و ذلك من خلال ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات البترول نتيجة الطفرة في أسعار البترول و الذي عرف أسعار قياسية في الأسواق العالمية فالبرغم من إنخفاظها إلا أنها تبقى مرتفعة خاصة بين فئة الشباب و فئة حاملي الشهادات الجامعية..

الجدول رقم04-02: مؤشرات و تطور معدلات البطالة فيس الجزائر للفترة 2015/200.

السنوات	العاطلون عن العمل بالملايين	معدل النشاط T.A	معدل البطالة T.CH	نسبة البطالة %	السنوات	العاطلون عن العمل بالملايين	معدل النشاط T.A	معدل البطالة T.CH	نسبة البطالة %
2000	2.43	/	28.89	/	2008	1.170	41.7	11.3	22.8
2001	2.58	41	27.3	/	2009	1.072	41.4	10.2	21.7
2002	2.41	/	25.66	/	2010	1.076	41.7	10	38.8
2003	2.07	39.8	23.7	/	2011	1.062	40	10	35.7
2004	1.67	42.1	17.7	/	2012	1.253	42	11	40.5
2005	1.448	41	15.3	30.9	2013	1.175	43.2	9.8	40.9
2006	1.241	42.5	13.3	42.7	2014	1.151	41.5	9.8	41.5
2007	1.775	40.9	13.8	37.5	2015	1.337	41.8	11.2	34.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

شكل رقم01-02: منحنى بياني يبين تطورات معدل البطالة من 2000 الى 2015.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

- **الفترة الممتدة من (2004/2001)** : شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و هو برنامج خماسي طبق بهدف دفع عجلة التنمية المتوقفة منذ سنوات التسعينات، إظافة الى إمتصاص البطالة و خلق مناصب شغل جديدة و دعم التوازن الجهوي و لقد بدأ مردوده يظهر جليا منذ سنة 2001 عرف قفزة نوعية كبيرة فقد حقق إنخفاض في معدل البطالة بمعدل 12% إذ بلغت سنة 2000 نسبة 28.89% لتنخفض بالتدريج خلال سنوات تطبيق البرنامج لتصل الى 17.7% سنة 2004 أي ما يعادل 1.67 بطال وقد تم تشغيل 2.5 مليون فرد في هذه الفترة[1].
- **الفترة الممتدة من (2009-2005)** : و هي الفترة التي تم خلالها تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي إعتمد على إستراتيجية مالية هرعت الى التحكم في الأجور و المديونية الخارجية إضافة الى التوسع في نفقات التجهيز و التحكم في أليات تمويل القطاع العمومي ، وقد إنعكست هذه الإستراتيجية بشكل جيد على معدل البطالة للفترة (2009-2005) فقد واصلت إتجاههاالهبوطي لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، إذ بلغت البطالة نسبة 15.3% سنة 2005 لتنخفض الى 10.2% سنة 2009

[1] ددان عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2008/1970، مجلة الباحث، العدد 10 سنة2010 ص 181.

هذا نتيجة لإستحداث عدد كبير من مناصب الشغل ، حيث إنتقل العدد من 64092 منصب شغل في 2005 الى 125645 منصب شغل سنة 2007 و الى 162290 منصب عمل لسنة 2008 ليصل الى 170858 سنة 2009[1].

- **الفترة الممتدة من 2010-2014** : و هي الفترة التي تم فيها تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي و هو برنامج خماسي ضخم مقارنة بسابقيه ، أخذ بعين الإعتبار العمل على تخفيظ معدلات البطالة من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة و مؤقتة و كذلك مساعدة الشباب طالبي العمل و لأول مرة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و للتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و هو ماساهم في إحذاث مناصب شغل قدرت بـ : 75572 منصب للسداسي الأول لسنة 2010 لوحدها و 42343 لسنة 2011[2]، و تميزت الفترة 2010-2014 بزيادة في حجم التشغيل من خلال تناقص معدل البطالة حيث انخفضت من 10% سنة 2010 لتصل الى 9.8% سنتي 2013-2014، أما بنسبة لسنة 2015 فعرفت إرتفاعا قياسيا بنسبة1.4% مقارنة بسنتي 2013-2014 ليصل عدد العاطلين عن العمل فيها إلى 133700 بطال.

[1] الطيب لوح، تقييم الأجهزة، ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وأفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، الجزائر2010/09 ص 10.

[2] بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، محملة من موقع بوابة الوزير الاول www.premier-ministre.gov.dz 208/05

المبحث الثاني : التضخم في الجزائر بين لفترة2000-2015.

أصبحت معظلة التضخم في الجزائر ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية، حيث تعرضت لظغوط تضخمية متتالية حدثت نتيجة دورات إقتصادية عنفية في بعض الأحيان، و إلى تقلبات و تذبذبات في المستوى العام للأسعار كنتيجة حتمية ترافق هذه الدورات و تعتبر من أهم أثارها.

المطلب الأول : أسباب التضخم في الجزائر.

أدت ظاهرة التضخم التي مست العديد من الأنشطة و القطاعات الاقتصادية الى حدوث إختلال كبير داخل القطاعات، وقد تعددت أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر نذكر منها مايلي :

1- **ارتفاع الطلب الداخلي** : يرجع ارتفاع الطلب الداخلي على السلع و الخدمات الى عاملين أساسيين كان لهما أثر المباشر على مستوى الطلب ، و بالتالي على المستوى العام للأسعار، الأول هو النمو الاقتصادي المحقق من خلال البرامج الخماسية لدعم النمو، حيث كان له أثر فعال على حركة التضخم خاصة مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للجزائر الذي عجز عن تلبية هذا الطلب المتزايد، مما أدى الى اللجوء للواردات وما يتبعه من ضغوط تضخمية مستوردة أما العامل الثاني فيتمثل في الزيادة المستمرة للأجور في ظل غياب تحسن الإنتاجية و وفرة اليد العاملة، خاصة و ان فئة الوظيف العمومي الإداري تعد أكبر شريحة إستهلاكية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

2- **ارتفاع تكاليف الإنتاج** : يتميز الاقتصاد الوطني بإرتفاع حجم القوة العاملة، إذ تمثل شريحة الشباب نسبة75% من السكان، وباتالي وفرة اليد العاملة و هو ما أدى إلى إعتماد المنتوجات ذات الكثافة في اليد العاملة وباتالي إستحواذ الأجور و الرواتب على نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، حيث تشكل هذه الأخيرة من 40% الى 60% من هذه التكاليف، و مع الزيادات التي أقرتها الحكومات المتعاقبة في الأجور أدى بالضرورة الى زيادة التكاليف، و هو ما ينعكس بصورة مباشرة و تلقائية على المستوى العام للأسعار في شكل التضخم، إضافة إرتفاع أسعار المواد الأولية أو صعوبة الحصول عليها " صدمات عرض منعكسة"، ناهيك عن ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج نتيجة غياب يد عاملة متخصصة في الصيانة[1].

[1] Mourad Benachenou -dévaluation marginalisation - Edition dar bechrifa – Bouzzareah Alger1992-P07.

3- **الإصدار النقدي الجديد** : كثيرا ما لجأت الحكومات المتعاقبة على الجزائر ، خاصة خلال فترة التسعينات مع تزايد العجز في ميزانية الدولة، لجأت الى إصدار نقدي جديد دون وجود مقابل للكتلة النقدية المطروحة لدى البنك المركزي، حي أنه بات من الواضح أن الكتلة النقدية تفوق الناتج الداخلي الخام، و أن هذه الفجوة الكبيرة بين معدل نمو الناتج المحلي الخام و معدل نمو الكتلة النقدية، إضافة إلى ضعف القدرة على التحكم في هذا الإفراط النقدي، إنعكس سلبا على المستوى العام للأسعار في شكل التضخم[1].

4- **تخفيض قيمة الدينار الجزائري** : في ظل قوانين الإصلاح الاقتصادي المنتهجة مع بداية التحول الى إقتصاد السوق لجأت السلطات الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الذي فاقت قيمة تخفيضه مقابل الدولار الأمريكي للفترة1988-1991 نسبة60% و تهدف العملية الى زيادة قيمة الصادرات من اجل زيادة تدفق العملات الصعبة للحد من عجز ميزانية المدفوعات و باتالي القضاء على العجز في الموازنة العامة ، إلا أن قيمة التخفيض إنعكست سلبا على الوضع الداخلي، و ذلك بإنخفاض القدرة الشرائية للدينار في صورة ارتفاع لمستويات الأسعار[2] هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن قيمة الحقيقية للدينار إنخفضت بشدة 2000-2003 اما سلة العملات القيادية بلغ نسبة21.37% سنة 2003 ليحقق إستقرارا في المرحلة2004-2010[3].

[1] Hamidi Bali – L'inflation et mal – développement en Algérie – O.P.U -Alger 1999 – P 214.

[2] تومي ربيعة، نمذجة سعر الصرف الإسمي في المدى الطويل باستعمال التكامل المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 20002 ص53.

[3] لزعر على وأيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012 ص 55.

المطلب الثاني :تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2015، وآثارها.

على عكس معدلات البطالة التي أخذت العد التنازلي على طول فترة الدراسة ، فإن معدلات التضخم لم تأخذ إتجاها معينا، و لأن إقتصاد الجزائر أساسه ريوع البترول باعتبارها من الدول المصدرة للمحروقات و عموما يمكن تتبع تطور معدلات التضخم للفترة2000-2015 كما يلي :

جدول رقم 05-02: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	5.1	5.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات-

بيانات هذا الجدول يكون تمثيلها البياني، من أجل إعطاء نظرة سريعة لإتجاه الظاهرة، على النحو الآتي:

شكل رقم02-02: منحنى بياني يوضح معدلات التضخم بين الفترة 2000- 2015.

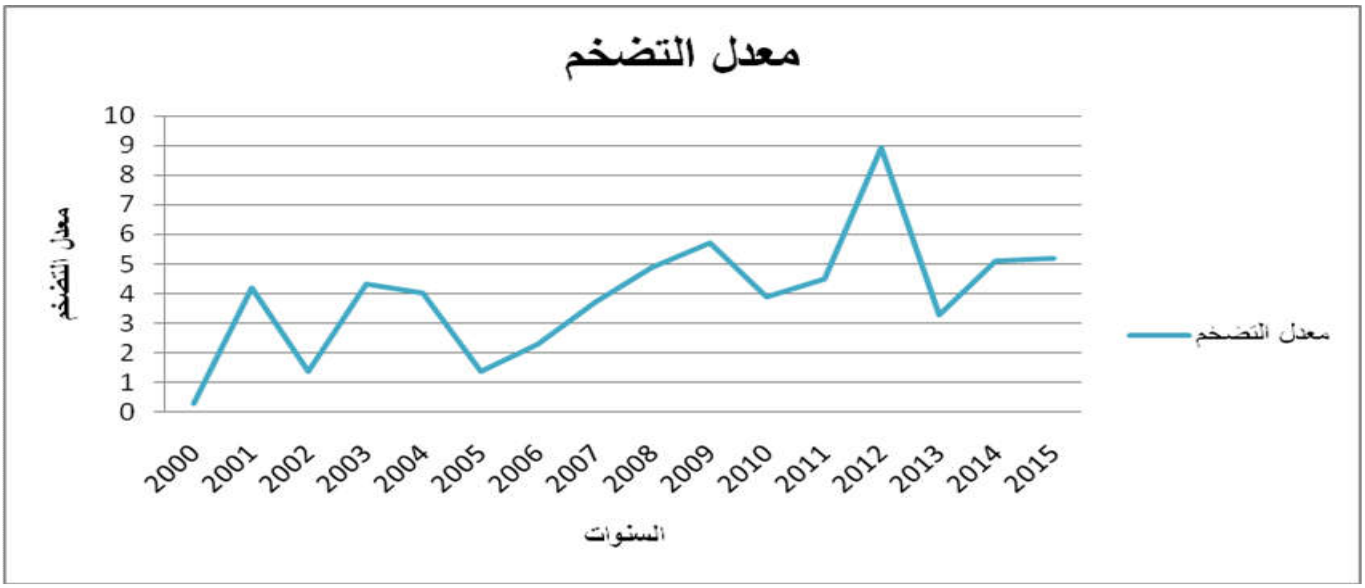

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

شكل عام 2000 نقطة انعطاف في الاتجاه الصعودي الحاد والمفرط في أغلب الأحيان لمعدلات التضخم مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2007/2000 الذي تم الانطلاق فيه نتيجة لتحسن أسعار البترول، إذ بلغ معدل التضخم لسنة 2000 نسبة0.3% وهو أدنى حد لمعدل التضخم عرفته الجزائر المستقلة، ليعاود الارتفاع مرة أخرى في حدود معقولة خاصة في سنتي 2001 و2004 إذ بلغ نسبة ما بين 4.2% و4% أي أنه حقق استقرار في حدود 4% باستثناء سنة 2002 التي بلغ معدلها 1.4% كحالة استثنائية للفترة2000-2004.

أما عن معدلات التضخم خلال تطبيق برنامج دعم النمو الأول 2005-2009 فقد أخذت اتجاه صعودي ابتداء من سنة 2005 التي حققت فيها نسبة1.3% ليبقى في ارتفاع لكن في حدود معقولة بتغير سنوي متقارب ما بين 1% و 1.3% إلا أن سنة 2009 شكلت استثناء قارب معدل عتبة التضخم في الجزائر بمعدل سنوي 5.7% و هو يمثل أعلى معدل تضخم في العشرية 2000-2009 و هو يأتي ليؤكد السلسلة المتزايدة لمعدلات التضخم السنوي للجزائر في الوقت الذي تسجل فيه مختلف دول العالم تباطؤ التضخم بل و تسجيل تضخم سلبي كالولايات المتحدة الأمريكية و منطقة اليورو ، إذ يبرز تطور الأسعار في الجزائر تحديا جديدا للتضخم الداخلي القوي، إذ يتميز السداسي الأول من سنة 2009 بتقلص نقدي، و عليه يعتبر هذا التضخم داخليا على عكس سنتي 2007و 2008 أين كانت الزيادة المسجلة في مستوى الأسعار متأتية من المنتجات الفلاحية[1].

ومع بداية تطبيق المخطط الخماسي للفترة 2010-2014 بقي معدل التضخم يراوح مكانه في حدود 3.9% لسنة2010 و4.5% لسنة 2011، إذ يلاحظ أن الحكومة حققت تحكما في استقرار المستوى العام للأسعار كما تم السيطرة في هذا البرنامج الخماسي على معدل التضخم في 3% 4% سنويا، وذلك بتوفير تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي تتراوح منذ سنوات في حدود 55 مليار دولار سنويا.

[1] على يوسقات، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1970-2009 مجلة الباحث، العدد11، سنة 2012 ص 69.

ويرجع معدل التضخم الى الارتفاع في سنة 2015 ويعود هذا التغيير الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نسبة6.5% والمنتجات الفلاحية بـ 7.2% والمنتجات الصناعية بنسبة 5.8% كما ارتفعت المنتجات المصنعة بـ 0.5% أما الخدمات فقد ارتفعت بنسبة 1.5%[1].

آثار التضخم في الجزائر: التضخم كأثر سلبي من آثار الدورات الإقتصادية له آثار سلبية بالغة نذكر منها:

1.2. **أثر التضخم على الإستثمار**: إن المستثمر عند دراسته لجدوى المشاريع الإستثمارية التي يريد إنجازها يأخذ بعين الإعتبار إضافة إلى مؤشرات المرودية وفترة إسترجاع التكاليف مشكلة التضخم، بإعتبارها ذات أهمية كبيرة عند تثمين الربحية الخاصة بالمشاريع الإستثمارية، إضافة إلى أن الإرتفاع المفاجئ لمستوى الأسعار يطرح إشكالية إعادة التقييم، وقد يصل الأمر إلى إيقاف المشاريع أو حتى إلغائها؛

2.2. **آثار التضخم على الإستهلاك**: رغم الإرتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار، إلا أنه ما يلاحظ على الأسر الجزائرية أنها تحافظ على مستوى إستهلاكها، هذا إن لم يرتفع حجم إستهلاكها[2].

[1] نفس المرجع، ص 65-67.

2 O.N.S – Collection Statistiques N°68 – Indice Des Prix a la Consommation 2002 – 2011 – Villes D'Alger 2011. – P11.

المطلب الثالث: معدل التضخم، وعلاقته بمعدلات الفائدة للفترة 2000 – 2015.

إتبعت الجزائر سياسة تحرير أسعار الفائدة مع بداية تنفيذ سياسة التعديل الهيكلي، بإتباعها سياسة العلاج بالصدمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية، والتي تعتبر السياسة النقدية أفضل أدواتها، وقد إستهدفت سياسة العلاج بالصدمة في الجزائر خفض معدل التضخم من خلال ثلاث خطوات رئيسية هي تثبيت سعر الصرف، موازنة الميزانية ورفع اسعار الفائدة الاسمية، هاته الاخيرة تضمن تحسين التوقعات لدى الاعوان الاقتصاديون، كما أنها تجعل سعر الفائدة الحقيقي موجبا مما يرفع حجم الودائع ويحفز الاقراض[1].

إلا أن حالة الجزائر تتميز بنوع من التعقيد، بالرغم من أنها حققت نتائج إيجابية فقد بلغ معدل التضخم 0.3% سنة 2000 بعدما كان في حدود 30% سنة 1995، صاحبة ارتفاع في إحتياطي الصرف ناهيك عن موازنة الميزانية أو على الأقل تخفيض العجز والذي كان في حدود 18% من الPIB ما بين 1996-2000.

ومع بداية تطبيق المخطط الخماسي للفترة 2010 -2014 بقي معدل التضخم يراوح مكانه في حدود 3.91% لسنة 2010 و4.52 % لسنة 2011، إذ يلاحظ أن الحكومة حققت تحكما في إستقرار المستوى العام للأسعار، كما تم السيطرة وفي هذا البرنامج الخماسي على معدل التضخم في حدود 3% - 4% سنويا، وذلك بتوفير تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي تتراوح منذ سنوات في حدود 55مليار دولار سنويا[2].

ومما تجدر الإشارة إليه مع تطور معدلات التضخم ، تطور معدل سعر الفائدة الإسمي الذي يعد أمرا لصيقا بظاهرة التضخم ، إذ على أساسه حساب معدل الفائدة الإسمي في السوق المصرفي.

أخذ سعر الفائدة الإسمي أخذ إتجاها تنازليا للفترة 2000 – 2004 إبتداءا من 7.5% سنة 2000 نزولا إلى معدل نزولا إلى معدل 3.7%، وقد تم تثبيتها في الفترة 2005 – 2011 عند معدل فائدة 1.8% ، وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقي يأخذ قيما سلبية على طول الفترة والجدول الموالي يبين تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية للفترة 2000-2011.

---

[1] بوبلوطة بلال – تقييم فعالية سياسة تحرير سعر الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة 1990-2015 – أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 . – ص.ص 171-185.

[2] بيان إجتماع مجلس الوزراء - برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 – يوم 24 ماي 2010 – منشور على موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mfe.dz محمل بتاريخ 2011/01/15.

جدول رقم 06-02: تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية في الجزائر للفترة 2000-2011.

لدينا: سعر الفائدة الحقيقي= سعر الفائدة الاسمي-معدل التضخم.

السنوات	معدل التضخم%	سعر الفائدة الاسمي(I_n)	سعر الفائدة الحقيقي(I_r)	السنوات	معدل التضخم%	سعر الفائدة الاسمي(I_n)	سعر الفائدة الحقيقي(I_r)
2000	0,33	7,5	7,17	2006	2,31	1,8	0,51-
2001	4,22	6,3	2,08	2007	3,67	1,8	1,87-
2002	1,41	5,3	3,89	2008	4,86	1,8	3,06-
2003	4,26	5,3	1,04	2009	5,73	1,8	3,93-
2004	3,96	3,7	0,26-	2010	3,91	1,8	2,11-
2005	1,38	1,9	0,52	2011	4,52	-	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2011،2008،2004.

الملاحظ أنه بعد دخول سياسة الإنعاش الاقتصادي، أخذ سعر الفائدة الإسمي إتجاها تنازليا للفترة 2000 – 2004 إبتداءا من 7.5% سنة 2000 نزولا إلى معدل 3.7%، وقد تم تثبيتها في الفترة 2005-2011 بتثبيت عند معدل فائدة 1.8%، وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقي يأخذ قيما سلبية على طول الفترة 2000-2011، وهنا أصبح الاقتصاد أمام تذبذبات وتقلبات في سعر الفائدة الاسمي ناجمة عن تدخل البنك المركزي، وذلك بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة الاقتصادية السائدة، مما يؤدي إلى نتائج عكسية على الأرصدة القابلة للإقراض، خاصة وأنها متزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الأعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي إلى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة أخرى، مما يشكل ضغطا على أسعار الفائدة الاسمية فترتفع إلا أنه حدث العكس ولم ترتفع وهنا يكمن التعقيد.

مما تجدر الإشارة إليه أنه عند تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، وذلك بتثبيت معدل الفائدة الإسمي، فإن السياسة النقدية تفقد فعاليتها تماما، لأن منحنى السيولة يأخذ وضعية الأفقي، وبالتالي نكون أمام مصيدة السيولة لكينز، والتي يكون عندها تفضيل السيولة لا نهائي المرونة لدى

الأعوان الإقتصاديون، وهنا تفقد السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة فعاليتها، وولدت **أثر سيولة ناجم عن صدمات أسعار الفائدة**، والتي تُحدث **تضخما** ناجم عن احتياطات النظام المصرفي من النقد مما يرفع عرض النقود، ويشجع الإنفاق بدلا من تخفيضه، وهنا نكون أمام تشوهات في هيكلية الإقتصاد، من غير ذلك التضخم الناجم عن الصدمة الموجبة المتأتية من القطاع المزدهر.

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس .

تعتبر علاقة فيليبس من أشهر العلاقات التجريبية، التي تمثل العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وعليه أصبحت هذه العلاقة الموجودة بين البطالة والتضخم أول ما يصادفنا من التحاليل غير النقدية للظواهر التضخمية.

المطلب الأول: التحليل النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2015.

تعتبر علاقة فيليبس من أشهر العلاقات التجريبية، التي تمثل العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وعليه أصبحت هذه العلاقة الموجودة بين البطالة والتضخم أول ما يصادفنا من التحاليل غير النقدية للظواهر التضخمية.

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.277وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر[1].

إلا أنه نشير أن هناك حد أدنى لمعدل البطالة لا ينخفض دونه مهما إرتفع معدل التضخم معدل التضخم لن يقل عنه[2]، وعموما لدينا المعطيات التالية لمعدلات البطالة ومعدلات التضخم كما يلي:

[1] سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 – ص.ص (306 – 307).
[2] لعراف فايزة وسعودي نجوى – مرجع سبق ذكره – ص01.

الجدول رقم 07-02: جدول مقارنة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة للفترة 2000 – 2015.

السنوات	البطالة Tch	التضخم inf
2000	29.80000	3.030303
2001	28.44000	0.236967
2002	26.00000	0.709220
2003	23.70000	0.234742
2004	17.70000	0.252525
2005	15.30000	0.724638
2006	12.30000	0.432900
2007	13.80000	0.272480
2008	11.30000	0.205761
2009	10.00000	0.174520
2010	10.00000	0.255754
2011	9.900000	0.221239
2012	11.00000	0.112486
2013	9.800000	0.306748
2014	9.800000	0.492611
2015	10.80000	0.220751

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك الجزائر سنوات 2015،2012،2008،2004.

هاته البيانات يكون تمثيلها البياني على النحو الآتي:

شكل رقم 02-03 : منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

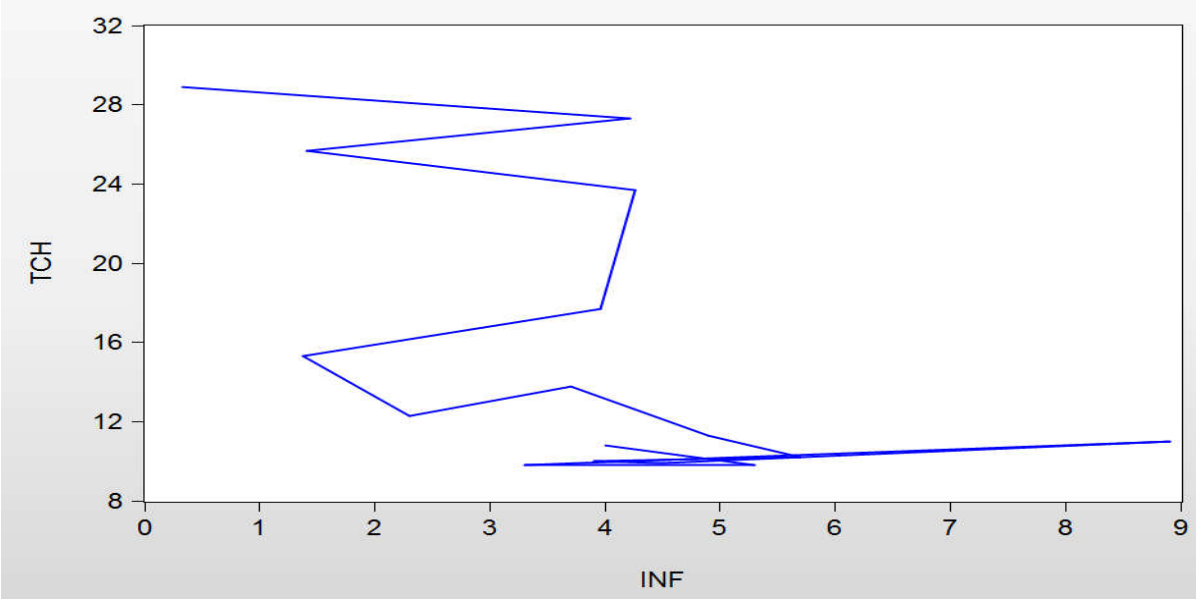

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناءا على مخرجات Eviews7.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تأخذ إتجاها معينا في الفترة 2000 – 2015، بحيث نلاحظ أنها قد تأخذ علاقة عكسية متوافقة مع منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2004، ففي الوقت الذي تحقق فيه معدلات البطالة تراجعا ترتفع معدلات التضخم، إلا أنها في السنوات الأخرى تبقى بدون علاقة مميزة لها سواء أكانت طردية أو عكسية، إلا أن الملاحظة العامة

للشكل أعلاه تعطي إنطباعا بأن الإتجاه العام للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر لفترة الدراسة، تأخذ إتجاها عكسيا، أي أن العلاقة في إتجاهها العام عكسية، وتتوافق مع الحالة الأصلية لمنحنى فيليبس.

المطلب الثاني: تعريف متغيرات الدراسة وبناء النموذج القياسي.

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة.

في هذا المطلب سنقوم بتعريف متغيرات الدراسة، من أجل تقديمها ببساطة للقارئ، ثم نقوم ببناء النموذج القياسي للدراسة، والذي يدرس العلاقة بين البطالة والتضخم، اي أنه يدرس علاقة فيليبس في الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

تعريف متغيرات الدراسة: يدرس منحنى فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم، ولذلك فإننا أخذ هذين المتغيرين في دراستنا، وسنقوم بتعريف مختصر لمتغيرتي الدراسة حتى نكون منهجيين في خطوات بناء النموذج، على الرغم من أننا كنا قد تناولنا المتغيرين بالتفصيل من قبل، وذلك على النحو الآتي:

1. **البطالة:** يعرف البطال بأنه " كل يشخص قادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، إلا أنه لا يجده"، وقد أخذنا البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي متقاربة مع بيانات البنك المركزي إلا في إختلاف بسيط في المنازل العشرية، وقد أخذنا بها لأنها تخدم الدراسة، وقد تم أخذه كمتغير تابع مثلما تنص نظرية فيليبس.
2. **التضخم: يعرف التضخم بأنه** " الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار في إقتصاد معين ولفترة زمنية محددة"، وقد أخذنا البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي متقاربة مع بيانات البنك المرزي إلا في إختلاف بسيط في المنازل العشرية، وقد أخذنا بها لأنها تخدم الدراسة، وقد تم أخذه كمتغير مستقل عليه تنص نظرية فيليبس.

إلا أننا وقبل بناء نموذج الدراسة نشير أن هناك حد أدنى لمعدل البطالة لا ينخفض دونه مهما إرتفع معدل التضخم ولن يقل عنه[3]، وعموما لدينا المعطيات التالية لمعدلات البطالة ومعدلات التضخم على النحو الآتي:

[3] لعراف فايزة وسعودي نجوى – دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 – مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة – جامعة المسيلة. – ص01.

جدول رقم 08 -02: معدلات البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

السنوات	البطالة Tch	التضخم inf
2000	29.80000	3.030303
2001	28.44000	0.236967
2002	26.00000	0.709220
2003	23.70000	0.234742
2004	17.70000	0.252525
2005	15.30000	0.724638
2006	12.30000	0.432900
2007	13.80000	0.272480
2008	11.30000	0.205761
2009	10.00000	0.174520
2010	10.00000	0.255754
2011	9.900000	0.221239
2012	11.00000	0.112486
2013	9.800000	0.306748
2014	9.800000	0.492611
2015	10.80000	0.220751

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2004،2008،2012،2015

تنص نظرية فليبس على ان العلاقة ما بين البطالة والتضخم عكسية، وطبيعة العلاقة بينهما هي مقلوب الدالة $(1/X)$ حسب تمثيل الدالة والتي تأخذ شكل القوس، اي أنها ليست خطية، ولذلك فقد اخذنا المتغير المستقل كدالة عكسية قبل بداية تقدير نموذج معادلة فيليبس والتي تأخذ الشكل التالي: $Y = a + b(1/X)$ ،

بحيث يكون لدينا $Tch = a + b\frac{1}{inf}$

نضع: $\frac{1}{inf} = inf1$ ومنه تكون لدينا الدالة التالية: $Tch = a + b\,inf1$

الفرع الثاني: بناء النموذج القياسي للدراسة.

بعد تعريف متغيرات الدراسة قمنا بتقدير النموذج، والذي كان على النحو الآتي:

جدول رقم09-02: جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 19:39
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.72218	1.907138	6.670823	0.0000
INF1	5.845662	2.276136	2.568240	0.0223

R-squared	0.320252	Mean dependent var	15.60250
Adjusted R-squared	0.271698	S.D. dependent var	7.229963
S.E. of regression	6.170094	Akaike info criterion	6.593774
Sum squared resid	532.9808	Schwarz criterion	6.690347
Log likelihood	-50.75019	Hannan-Quinn criter.	6.598719
F-statistic	6.595857	Durbin-Watson stat	0.647543
Prob(F-statistic)	0.022313		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ معنوية النموذج، وكذا المتغيرة المستقلة، إلا أن مؤشر داربن واتسون DW=0.64 اقل من القيمة الدنيا 1.10 في القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية البديلة h1، ما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرتين، وعليه يتحتم علينا إزالة الإرتباط على النحو الآتي:

لدينا: $\hat{h} = 1-(dw/2) \Leftarrow \hat{h} = 1-(0.64/2) \Leftarrow \hat{h} = 0.68$ محصورة بين [1.-1]، أي أن الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، النحو الآتي:

$$dTch = Tch_t - 0.68 \times Tch_{(t-1)}$$
$$d\inf 1 = \inf 1_t - 0.68 \times \inf 1_{(t-1)}$$

$$\hat{h} = 1 - DW/2.$$
$$\hat{h} = 1 - (0.64/2)$$

بعد معالجة مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء، أصبح النموذج على النحو الآتي:

الجدول رقم10-02: جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط.

Dependent Variable: DTCH
Method: Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 19:39
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.781899	0.437884	8.636753	0.0000
DINF1	-1.959311	0.829843	-2.361063	0.0345

R-squared	0.300120	Mean dependent var	3.828587
Adjusted R-squared	0.246283	S.D. dependent var	1.951452
S.E. of regression	1.694189	Akaike info criterion	4.015851
Sum squared resid	37.31359	Schwarz criterion	4.110258
Log likelihood	-28.11888	Hannan-Quinn criter.	4.014846
F-statistic	5.574619	Durbin-Watson stat	1.938901
Prob(F-statistic)	0.034507		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews.

من خلال النتائج المحصل عليها نجد قيمة داربن واتسون (DW=1.93) محصورة بين (DL=1.10) و(DU=1,37)،أي أنها أكبر من القيمة العظمى، وعليه نقوم بحساب القيمة 4-DU، والتي تكون بقيمة (4-1.93=2.07)، من خلالها نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تقع بين المجال [1.37- 2.07]، وعليه نقبل الفرضية العدم h0، عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء ، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه، فإن دالة منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015، تأخذ الشكل التالي

$$dTch = \underset{(8.63)}{3.78} - \underset{(-2.36)}{1.59}\text{dinf1}$$

$\overline{R^2}$= 0 ,24 Prob F=0.034 n=16 DW= 1.93

ومن خلال الإشارة السالبة، تظهر العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم، وهو ما يتوافق وحالة منحنى فيليبس في حالة الأصلية الأولى، والتي تقضي بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الإقتصاد.

المطلب الثالث: تحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج:

أولا: التحليل الإحصائي للنموذج.

من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد (R^2)**: إن قيمة$\overline{R^2}$ =0,24 وهذا يعني أن 24% من التغيرات الحاصلة في التضخم في الجزائر سببها إرتفاع معدل البطالة، في حين تعود 76% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لايتأثر بعدد المتغيرات المستقلة (نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج).
- **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر)**: Prob (F-statistic)=0,034 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- بالنسبة للحد الثابت: Prob (c)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة Tch: Prob (Tch)=0,034 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة Tch معنوية إحصائيا.

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.24 وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر.

الشكل رقم 04-02: منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

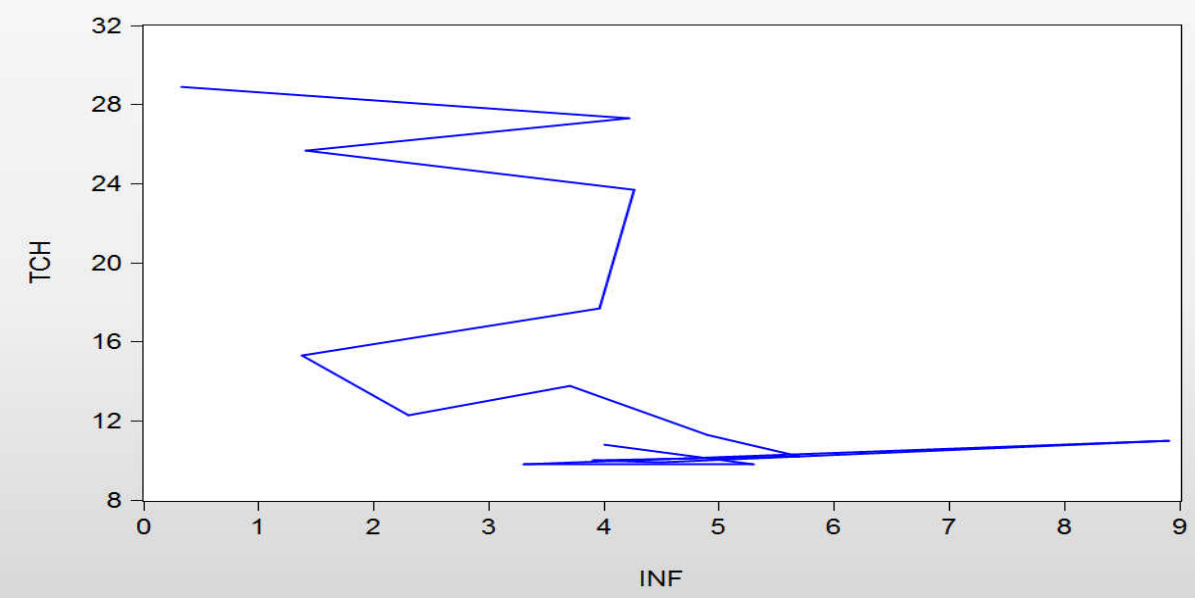

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه على عكس النموذج القياسي فإن منحنى فيليبس في الجزائر، والذي يعكس العلاقة بين التضخم والبطالة للفترة 2000 – 2015، لا تظهر عكسية بشكل كامل، إذ أنها تسجل تذبذبا من حين لآخر، وهذا راجع لخصوصية وتعقيد الاقتصاد الجزائري، وعليه من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تأخذ إتجاها معينا في الفترة 2000 – 2012، بحيث نلاحظ أنها قد تأخذ علاقة عكسية متوافقة مع منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2004، ففي الوقت الذي تحقق فيه معدلات البطالة تراجعا ترتفع معدلات التضخم، إلا أنها في السنوات الأخرى تبقى بدون علاقة مميزة لها سواء أكانت طردية أو عكسية.

ثانيا: التحليل الاقتصادي للنموذج.

من خلال معادلة النموذج نلاحظ العلاقة العكسية ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وهذا ما يتوافق ما دراسة فيليبس، والتي تقضي بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، ومن هنا فإننا حسب النموذج القياسي نتوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر هي علاقة عكسية على طول فترة الدراسة، إلا أن التمثيل البياني يبرز تذبذبا في هاته العلاقة، وعليه قمنا بتقسيم الدراسة إلى فترتين كما سبق وذكرنا، من جهة أخرى نشير إلى أن معامل التحديد يدل على أن 24% من التغيرات الحاصلة في التضخم في الجزائر سببها إرتفاع معدل البطالة، في حين تعود 76% من التغيرات

الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى أن التضخم في الجزائر له العديد من الأسباب منها تضخم الكتلة النقدية، والعجز الموازني المستمر والتضخم المستورد ناهيك التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، وبذلك نزيل الالتباس في تفسير معامل التحديد.

خاتمة الفصل الثاني:

شكلت البطالة المقنعة قبل وأثناء الفترة 2000-2015 حصة الأسد من معدل البطالة في الجزائر، والتي تبقى(معدلات البطالة)تدق ناقوس الخطر الذي يعكس وضعية النظام الإقتصادي الذي تمر به الجزائر، نتيجة السياسات الداخلية غير الفعالة في القضاء على البطالة، التي تعتبر نتاج تراكم الإختلالات التوازنية التي حدثت بفعل الدورات الإقتصادية قبل سنة 2000، والتي كانت لها آثار سلبية نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وإرتفاع حدتها، على إعتبار أن القطاع الإداري العمومي هو المشغل الأول لليد العاملة في فترة الدراسة، ما يجعلها رهينة توفر التمويل للموازنة العامة السنوية.

أصبحت معضلة التضخم في الجزائر ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية، الناتجة عن الخلل الهيكلي في البنية الإقتصادية في الجزائر، حيث تعرض الغقتصاد الجزائري لضغوط تضخمية متتالية حدثت نتيجة تذبذبات إقتصادية عنفية في بعض الأحيان، متأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات أسعار المحروقات، وحجم وطبيعة البارمج المطبقة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي، وإلى تقلبات وتذبذبات في المستوى العام للأسعار كنتيجة حتمية لعدم قدرة الإقتصاد على إستيعاب المبالغ المالية الضخمة الماتية من برامج سياسة الانعاش الإقتصادي

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.277وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر.

خاتمة عامة

تعتبر البطالة والتضخم من أبرز المشاكل على الصعيد الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والتي تعاني منها كل دول العالم، والتي أخذت حيزا كبيرا من أفكار وإهتمامات وجهود المفكرين الإقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها.

ومن هذا المنطلق حاولنا دراسة علاقة البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2015/2000 حسب منحنى فيليبس، للوصول إلى أهداف الدراسة توجب علينا تقديم الإطار النظري حول هاتين الظاهرتين بما فيه من تعاريف وإبراز أنواعهما ومؤشرات قياسهما وصولا إلى أهم أراء المفكرين عليهما وتحليل العلاقة بين هاتين القضيتين.

أما في الفصل الثاني من هذا البحث فقد قمنا بإستعراض الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع معدلات هاتين الظاهرتين في الإقتصاد الجزائري وتطور كل منهما، وذلك بلإعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وعن البنك الدولي، ومن الجانب القياسي للدراسة قمنا بإتباع جميع الخطوات اللازمة لبناء النماذج القياسية من أجل تقدير مدى تطابق منحنى فيليبس مع حالة الجزائر.

إختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لموضوع منحنى فليبس في الجزائر، وطبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم، فقد توصلنا إلى إختبار الفرضيات على النحو الآتي:

1. وردت الفرضية الأولى بعنوان " **تتميز فترة الدراسة بتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، التي تقوم على إستراتيجية مكافحة الفقر من خلال الحماية الإجتماعية، من خلال الإعانات والتوظيف في الهياكل الإدارية خاصة، وعليه فإننا نفترض بأن هناك علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة والتضخم،** وهي **صحيحة،** بحيث أن سياسة الانعاش الاقتصادي، ركزت على رفع مستوى التشغيل خاصة من خلال البرامج القاعدية وتحسين ظروف معيشة السكان، ناهيك عن قطاع الفلاحة والسياحة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع سياسة الانعاش الاقتصادي، دون أن ننسى برامج الادماج الاجتماعي والتوظيف عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل، التي امتصت يد عاملة كبيرة كانت عاطلة قبل بداية سنة 2000.

2. وردت الفرضية الثانية بعنوان " **تتميز معدلات البطالة والتضخم في الجزائر لفترة الدراسة بنوع من عدم الثبات، كما أنها لا تأخذ إتجاها معينا، بالإضافة إلى تذبذبها على طول فترة الدراسة، وعليه فإننا نفترض عدم تطابق منحنى فيليبس مع حالة الإقتصاد الجزائري**"، وهي **خاطئة**، فمعدلات البطالة التي عملت سياسة الانعاش الاقتصادي على تخفيضها، تميزت بأنها بطالة موسمية من خلال القطاع السياحي والقطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية والبناء الذي يشهد فترات بطالة مرتفعة عند الانتهاء من الأشغال لبرامج التجهيزات العمومية، كما أن التشغيل عن طريق الادماج الاجتماعي والوكالة الوطنية للتشغيل موجه للقطاع العمومية الاداري بالدرجة الاولى ما يجعل البطالة ترتفع عند أول صدمة سالبة لأسعار النفط وبروز ضغوط تمويلية على الموازنة العامة، إلا أن الإتجاه العام للبطالة يبقى يتجه نحو الإنخفاض، من جهة أخرى فإن التضخم شهد بدوره تذبذبات عديدة، مصدرها بالدرجة الأولى الإستيراد وتكلفته المرتفعة، والإنطلاق في البارمج الخماسية التي أدت إلى ضخ مبالغ مالية ضخمة في الاقتصاد، أدت إلى بروز قوى تضخمية ناتجة عن عدم قدرة الاقتصاد على الاستيعاب لكل هاته المبالغ المرصودة، وعليه، وعليه يبقى التضخم يرتفع من سنة لأخرى، وإن كانت هناك محاولات للسيطرة عليه في حدود معقولة، وهنا نكون أمام حالة منحنى فيليبس الأصلي الذي يعكس العلاقة العكسية بين الظاهرتين في الجزائر لفترة الدراسة.

الإستنتاجات:

من خلال دراستنا لموضوع منحنى فلييبس في الجزائر، والعلاقة بين البطالة والتضخم للفترة 2000 – 2015، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ من خلال إبرازنا وتوضيحنا لمختلف مفاهيم وتعريفات البطالة والتضخم وسردنا لمختلف النظريات المفسرة لهما، تبين لنا أن هناك جدلا وإختلافا واسعا بين المفكرين حول هاتين الظاهرتين.
- ❖ حدثت البطالة في الجزائر نتيجة عدة أسباب أهمها زيادة معدل النمو السكاني، تدهور شروط التبادل في الدول الصناعية الكبرى، إنخفاض أسعار المحروقات، عدم توافق عدد الخرجين من الجامعات والمعاهد مع متطلبات سوق العمل، سوء تخطيط القوى العاملة، قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على إستمراريتها.

- ❖ من أهم أسباب حدوث التضخم في الجزائر بالإضافة إلى توسع المعروض النقدي والإنفاق العام إرتفاع التكاليف الإنتاجية، هشاشة البنية الإقتصادية، وإختلال الأسوق الداخلية التي تتميز بالإحتكارات التي تجمدالتحليل الإقتصادي القائم على التوازن بين الطلب والعرض الكليين.
- ❖ إن الإحصائيات الرسمية لمعدلات البطالة والتضخم في الجزائر غير دقيقة.
- ❖ وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر في الفترة 2015/2000 وفقا لمنحنى فيليبس.

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها إرتأينا إلى تقديم بعض التوصيات وهي :

- ❖ العمل على توفير معدلات كافية للعمالة وذلك بإتباع سياسة ناجحة في توفير مناصب الشغل.
- ❖ محاولة تحريك عجلة النمو وذلك بإستخدام القوى العاطلة.
- ❖ التحكم في معدلات التضخم من خلال التسيير الحسن للكتلة النقدية .
- ❖ يجدر بالسلطات تبني سياسات تهدف للحد من الإستيراد وهو ما بدأ تطبيقه مؤخرا على أن يتم في نفس الوقت تشجيع ودعم الجهاز الإقتصادي .

آفاق البحث: على ضوء ما تقدم في موضوعنا، فإننا نقترح المواضيع التالية للبحث فيها، على النحو الآتي:

- ❖ التمويل غير التقليدي، وآثاره على البطالة والتضخم في الجزائر.
- ❖ حدود البطالة والتضخم في ظل سياسة العجز الموازني في الزائر.
- ❖ التشغيل الذاتي، كآلية بديلة للتوظيف في القطاع العمومي في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأدبيات، الأثار، الحلول، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى2007 .
2. بريبش السعيد، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار العلوم للنشر والتوزيع – الجزائر 2007
3. ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – الجزء الأول – ديوان المطبوعات الجامعية 2011 ،
4. مجيد ضياء موسوي – إقتصاديات النقود والبنوك – مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية 2001
5. حسام داوود واخرون- مبادئ الاقتصاد الكلي – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-الاردن2001
6. تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 .
7. بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط15 – الأردن 2006.
8. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2010.
9. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004.
10. رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998 .
11. فتحي عطية السيد مصطفى "الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر"، مطابع الشرطة للطباعة والنشر و التوزيع، مصر 2012.
12. عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها" دراسة تحليلية تطبيقية"، دار الجامعة، مصر2005.
13. ج.د.ن ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة، دار الكتب الوطنية، بنغازي ط1 1997.
14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية1997.
15. عبد القادر فهمي الهيكل، موسوعة مصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.
16. مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن2004 .
17. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1997.

18. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط01، عمان2007.
19. نزار سعيد الدين العبسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان 2006، ط01 .
20. محمود الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان 2007.
21. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهوان للنشر، عمان 1993 .
22. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الرياض 2006.
23. عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، دار المجدلاوي للنشر، عمان 1999، ط 2.
24. مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي،دار وائل، عمان 2004،ط1.
25. صبحي تادريست قريصة و مدحت محمود العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت1983 .
26. نبيل الروبي ن التضخم في الإقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر .
27. بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
28. أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية – الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 – ط01.
29. دانيال أرنلد–تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم– ترجمة الأمير شمس الدين – المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع– ط1 - بيروت 1992.
30. حسن أبو الزيت و هيثم الزعبي –أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن 2000 .
31. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار وائل للطباعة والنشر – ط03 – الأردن 1999 .
32. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 .

أطروحات الدكتوراه، ورسائل الماجستير:

1. بوبلوطة بلال – تقييم فعالية سياسة تحرير سعر الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة 1990-2015 – أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 .
2. تومي ربيعة، نمذجة سعر الصرف الإسمي في المدى الطويل باستعمال التكامل المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 20002.
3. سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 .
4. سيف الدين بوزاهر– أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2011 .
5. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002/2001.

المجلات والدوريات:

1. ددان عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2008/1970، مجلة الباحث، العدد 10 سنة2010 .
2. لزعر على وأيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012 .
3. على يوسقات، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1970-2009 مجلة الباحث، العدد11، سنة 2012.
4. محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة الكويت، المجلد32، العدد2 2004.
5. البشير عبد الحكيم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى -العدد1- السداسي الثاني ،2004 .

الملتقيات:

1. حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،31ماي – 2 جوان2003.

2. لعراف فايزة وسعودي نجوى – دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 – مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة – جامعة المسيلة.

3. الطيب لوح، تقييم الأجهزة، ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وأفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، الجزائر2010/09 .

التقارير:

1. تقرير سونطراك السنوي 2010.
2. تقارير بنك الجزائر للسنوات 2015،2012،2008،2004.

مواقع الأنترنت:

1. إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية –كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.de محملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012.

2. بيان إجتماع مجلس الوزراء - برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 – يوم 24 ماي 2010 – منشور على موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mfe.dz محمل بتاريخ 2011/01/15.

3. بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، محملة من موقع بوابة الوزير الاول 208/05 www.premier-ministre.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

1. O.N.S – Collection Statistiques N°68 – Indice Des Prix a la Consommation 2002 – 2011 – Villes D'Alger 2011.
2. Mourad Benachenou -dévaluation marginalisation - Edition dar bechrifa – Bouzzareah Alger1992.
3. Hamidi Bali – L'inflation et mal – développement en Algérie – O.P.U - Alger 1999 .